جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون الخاص

الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق الأمن الغذائي المستدام

–الرهانات والتحديات–

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم القانونية

تخصص: قانون أعمال

من إعداد الطالبة:
– زماري ليتيسيا

– تحت إشراف:
د/ غنيمي طارق

أعضاء لجنة المناقشة:

– د/ حماني ساجية	جامعة البويرة	رئيسًا
– د/ غنيمي طارق	جامعة البويرة	مشرفًا ومقررا
– د/ نبهي محمد	جامعة البويرة	ممتحنًا

السنة الجامعية: 2024 / 2025

كلمة شكر

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه حمدا كثيرا طيبا يوافي نعمه وقفنا إليه من إتمام هذا العمل وبلوغ هذه الدرجة فكل من فضله وجوده وكرمه

أولاً، أتقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان إلى الذي لم يبخل عليّ بالنصح والتوجيه، وكان مثالاً يُحتذى به في العلم والأخلاق. لقد وجدت في إشرافه دعماً حقيقياً ومتابعة دقيقة، ساهمت بشكل كبير في إنجاح هذا العمل الأكاديمي، فلك مني كل الشكر والتقدير والامتنان نتوجه بالشكر إلى الأستاذ الفاضل " **الدكتور غنيمي طارق**" الذي قدم لنا يد المساعدة في إنجاز هذا العمل الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله وتوفيقه تُنجز الأعمال وتُذلل الصعاب.

وبعد مشوار طويل من الجد والاجتهاد، لا يسعني في هذه اللحظة التي أضع فيها اللمسات الأخيرة على هذه المذكرة إلا أن أقف وقفة امتنان وتقدير لكل من ساندني وكان له أثر في هذا العمل، مهما كان حجمه.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة الكلية الذين كان لهم الفضل في تكويننا وتزويدنا بالمعرفة خلال سنوات الدراسة، فقد كانوا منارات علم أضاءت لنا الطريق، وفتحوا لنا أبواب التفكير النقدي والبحث العلمي.

ولا يفوتني أن أعبّر عن عظيم امتناني لوالديّ العزيزين، الذين كانا دوماً الداعم الأول لي في كل المراحل، دعاؤهما الصادق، وصبرهما، وتشجيعهما المتواصل، كان الوقود الذي منحني القوة لأواصل حتى النهاية. حفظهما الله وأطال في عمرهما.

كما أشكر إخوتي وأخواتي على دعمهم المعنوي ووقوفهم بجانبي، ورفاق دربي من الزملاء والزميلات الذين شاركوني لحظات التحدي والتعب، وكانوا نعم الرفقة في رحلة العلم والمعرفة.

ولا أنسى كل من قدّم لي معلومة، أو ملاحظة، أو شجّعني بكلمة، أو ساندني بأي شكل من الأشكال، فلكم جميعًا كل الاحترام والتقدير، وجزاكم الله عني خير الجزاء

ليتيسيا

إهداء

أهدي ثمرة عملي إلى والدي الكريمين اللذان أنار دربي وعلماني أن أصمد أمام الأمواج الثائرة واللذان أدعوا الله عز وجل أن يبقيهما ذخرا لنا ولا يرحمنا ينابيع حنانهما: أبي وأمي الغاليين

إلى من كانت خطاهم الأولى طريق بدايتي، ونبض قلوبهم أمان مسيرتي، أهدي هذه المذكرة لوالديّ العزيزين، النبع الصافي الذي لا ينضب، والسند الثابت الذي لا يميل، إلى من غرسا فيّ حب العلم، وربّياني على القيم والمبادئ، إلى من علّماني أن التوكل على الله والعمل الجاد هما مفتاحا النجاح، إلى أمي الحبيبة، من كانت دعواتها تحرسني في صمتي وسكوني، ومن كانت دمعتها فرحًا لي تسبق ابتسامتي، وإلى أبي، من حمل عني أثقال الحياة بصمته وحنانه، من علّمني معنى الكرامة والإصرار، من جعل من تعبه سراجًا لطريقي. مهما كتبت، ومهما سطّرت، فلن أوفيكما حقكما، فلكما مني كل الامتنان والحب والتقدير، وكل لحظة إنجاز أهديها لقلبيكما.

وإلى من سكنوا قلبي حبًا وصدقًا، إلى إخوتي وأخواتي الذين كانوا وما زالوا عونًا وسندًا، إلى من شاركوني لحظات التعب والنجاح، إلى أصدقائي الصادقين الذين لم يبخلوا بدعم أو كلمة طيبة، إلى كل من كان وجوده النقي باعثًا على الأمل والاستمرار، إلى من شجعوني في اللحظات التي شككت فيها في قدرتي، إلى من منحوني قلوبهم دون شروط، وتمنّوا لي الخير كما لو كان لهم، أهديكم جميعًا هذه المذكرة، فهي ليست إنجازي وحدي، بل إنجاز قلوب أحبّتني بصدق، ووقفت إلى جانبي بمحبة لم تطلب شيئًا في المقابل.

فلكم منّي جميعًا، من الأعماق، إهداءً صادقًا بحجم هذا الإنجاز، وامتنانًا لا ينتهي

ليتيسيا

مقدمة

مقدّمة:

بعد تدهور الوضعية البيئية نتيجة التلوث البيئي الناجم عن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وبعدما أصبح بما لا يدع مجالا للشك بأن هذه الوضعية أصبحت تهدد الموارد والثروات بالنضوب الأمر الذي استوجب البحث عن بدائل لمواجهة هذه الوضعية، حيث أصبح التوجه نحو الاقتصاد الأخضر أكثر من ضرورة لما لهذا النوع من الاقتصاد من عوائد على البيئة و الاقتصاد الوطني و التنمية المستدامة، والذي يقوم أساسا على المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى معالجة العلاقة التبادلة ما بن الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، فضلا عن أهمية لنموذج الاقتصاد الأخضر والتي تكمن في خلق ما يعرف بفرص العمل الخضراء، وضمان النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد الطبيعية.

كما أن الاستخدام الكفء للأصول الطبيعية من أجل تنويع الاقتصاد يمثل آلية وركيزة أساسية للاقتصاد الأخضر، يوفر مناعة في وجو تقلبات الاقتصاد العالمي بما يحقق الاستقرار الاقتصادي الغائب عن كثير من مجتمعات، كما أن والأمن الغذائي الذي أضحى من الأولويات ومحط اهتمام العديد من الدول نتيجة التقلبات في ميزان القوى التي تسيطر على الغذاء وتستعمله لفرض سياساتها وتوجهاتها، إذ تعيش بعض بلدان العالم حالة عجز غذائي وفجوة غذائية تزداد اتساعا يوما بعد يوم، الأمر الذي يستدعي اللجوء إلى الاقتصاد الأخضر لتقليص هذه الفجوة.

فالتفاعل بين الإنسان والبيئة قديم قدم ظهور الجنس البشري على كوكب الأرض، فهو يؤثر ويتأثر بها ويعتبر نشاطه الغير المدروس واستغلاله للموارد الطبيعية بطرق أدت إلى استنزافها العامل الرئيسي في اضطراب واختلال هذا التوازن الطبيعي الدقيق في هذا الكون، وهذا نظرا نشاطه المتواصل والمستمر لأجل الاستفادة بأكبر قد ممكن من مكونات وعناصر

البيئة الطبيعية دون الأخذ بالبعد البيئي في أنشطته الاقتصادية المختلفة، دون أن يأبه بالأضرار التي تصيبه أولا ثم بغيره من الكائنات والموجودات الحية.

الأمر الذي جعل من الاقتصاد الأخضر النموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، والذي يقوم أساسا على المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي والاحتباس الحراري الذي أصبح بمثابة عائق أمام التنمية المستدامة.

فالتوجه نحو الطاقة النظيفة والمحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة، فضلا عن أهمية نموذج الاقتصاد الأخضر والتي تكمن في خلق ما يعرف بفرص العمل الخضراء، وضمان النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي الذي يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في غذاء وتحقيق الأمن الغذائي المستدام والسليم والصحي، ومنع التلوث البيئي بكل أشكاله وأنواعه المختلفة، والعمل على منع إستنزاف الثروات الطبيعية.

دعت الضرورة الاقتصادية، بل وحتى السياسية، الدول إلى العمل على ضمان توفير الغذاء لمواطنيها، خاصة في ظل الظروف البيئية الراهنة وما تشهده من تدهور على الصعيدين المحلي والدولي، مما يُنذر بأزمة غذاء عالمية إذا لم تتحرك القوى الفاعلة لمحاربة كل أشكال التلوث البيئي المُهدِّد للأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي، وقد تطوّر مفهوم الأمن الغذائي منذ بداية القرن العشرين ليأخذ أبعادًا اقتصادية واجتماعية وسياسية، بل وبيئية أيضًا، من حيث ضرورة ضمان استدامة الأمن الغذائي لمختلف فئات المجتمع، وذلك في ظل تزايد الضغط على الموارد الزراعية، فالأمن الغذائي قضية ضرورية، تكتسي أهمية بالغة، خاصة في ظل التزايد المستمر للاعتماد على الواردات الغذائية في الدول النامية من أجل الوفاء باحتياجاتها.

فموضوع هذه المذكرة له من الأهمية بمكان، فالتوجه نحو الاقتصاد الاخضر في الوقت الراهن يعد أكثر من ضرورة، كون موضوع التلوث البيئي من أكثر المواضيع دراسة على مستوى والقانونيين في الوقت الراهن، كما يعتبر من أهم الموضوعات المعاصرة خصوصا مع

الندرة في توفير الغذاء وفي ظل تسابق الدول في عملية التصنيع المختلفة التي تخلف نفايات مختلفة، لذلك حظي هذا الموضوع بنوع من الأهمية، لأجل مواجهة المخاطر المحتملة في حالة نقص الغذاء الكافي والصحي.

يهدف موضوع هذه المذكرة إلى تبيان أهمية الاقتصاد الاخضر على الجانب البيئي والاقتصادي للدولة، ومخاطر التلوث على عناصر البيئة الطبيعية، وسبل محاربة كل أشكال وأنواع التلوث، والذي يعد سببا من أسباب نقص الغذاء، وإظهار الجانب السلبي لمشكلة نقص الغذاء أو ما يعرف بالأمن الغذائي.

وباعتبار أن الأمن الغذائي يمس الجانب البيئي والاقتصادي للدولة بالدرجة الأولى، فهو يتأثر سلبا من الإنتاجية جراء التغير في خواص عناصر البيئة الطبيعية والتلوث البيئي، كما تسعى هذه الدراسة إلى إبراز العديد من الأهداف من بينها توضيح ماهية التلوث ومخاطره على توفير الغذاء.

تكمن أهمية أهمية الموضوع في حداثة الدراسات القانونية في نطاق حماية البيئة في ظل تشجيع الاستثمار الاخضر، لم يبرز اهتماما كافيا من طرف الدول إلا بعد منتصف القرن العشرين فجاءت هذه المذكرة كإضافة علمية يمكن أن يساهم في إثراء المكتب القانونية ويسد بعض النواقص في مثل هذا النوع من الدراسات الأكاديمية والبحوث العلمية

كما يعد موضوع علاقة الاستثمار الأخضر بالبيئة من أهم الموضوعات المعاصرة خصيصا في ظل اتساع العولمة لذلك أعطت لها الدول أهمية لمعالجة قضاياها في مقدمة الأولويات بالحياة البشرية ومقومات جهودها فهي قمة المصالح الضرورية المستوحية الحماية

من ناحية أخرى تزداد أهمية هذا الموضوع من خلال التعديلات التي أصدرها المشرع من نصوص تشريعية وتنظيمية للتحكم في عملية الاستثمار وهذا من خلال فرض مجموعة من القيود البيئية على المستثمرين.

أما أسباب اختيار الموضوع تكمن في أسباب الذاتية متمثلة في رغبتنا في دراسة هذا الموضوع كونه يعتبر موضوع جديد ومثير للجدل يمكن أن يجلب اهتمام مختلف الباحثين في

الحقل القانوني حتى يكون لهم فسحة تخفف عنهم غموض المصطلحات الموضوعية والتعقيدات المتعلقة بهذا الموضوع.

وأسباب موضوعية حيث يعتبر موضوع حماية البيئة وتشجيع الاستثمار الاخضر من أهم الموضوعات القانونية المتعددة الأبعاد الفنية والاقتصادية المثيرة للاهتمام في مجال البحث القانوني.

وفيما يخص أهداف هذا الموضوع، تتطلع هاته الدراسة من خلال نطاقها الموضوعي، وفي ظل الاستطاعة العلمية للطالبة لبلوغ عدة أهداف، يمكن ذكرها باختصار في النقاط التالية:

– التعرف على مختلف المفاهيم العامة للبيئة والاقتصاد الأخضر والعلاقة الناشئة بينهما

– تسليط الضوء على أبرز الوسائل القانونية لدعم الاقتصاد الاخضر ومدى فعاليتها

–التعرف على علاقة الاقتصاد الاخضر بحماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية ومدى أهمية تعاون العالم بل إيجاد حلول لحماية هذه البيئة في ظل تشجيع الاستثمار

– التطرق لمختلف العلاقة التبادلية بين الاقتصاد الأخضر والأمن الغذائي المستدام

ولمعالجة هذا الموضوع يمكن طرح إشكالية التالية

فيما يتمثل دور الاقتصاد الأخضر وانعكاساته على توفير الغذاء واستدامته؟

وفي إطار إنجاز موضوع هذه المذكرة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تبيان أهمية الاقتصاد الأخضر في حماية البيئة وتوفير الغذاء الجوانب والسلبية لكل من التلوث، والمنهج التحليلي من خلال تحليل حالة عدم توافر الغذاء أو ما يعرف بحالة عدم تحقيق الأمن الغذائي وتحديد الآثار الناجمة عنه، وجمع المعلومات محل الدراسة وتحليلها.

وللإجابة عن هذه الإشكالية فقد استدعت طبيعة الموضوع تقسيم بعد المقدمة إلى فصلين:

الفصل الأول تحت عنوان مدخل تعريفي للاقتصاد الأخضر والأمن الغذائي المستدام، أما في الفصل الثاني التهديد البيئي واثاره على الامن الغذائي المستدام

الفصل الأول

مدخل تعريفي الاقتصاد الأخضر والأمن الغذائي المستدام

الفصل الأول

مدخل تعريفي الاقتصاد الأخضر والأمن الغذائي المستدام

يعد الاقتصاد الأخضر في الوقت الراهن ضرورة ملحة لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، حيث يجب على المتعاملين الاقتصاديين، التوجه نحو ما يعرف بالاستثمار الأخضر كآلية هادفة لتحقيق أنماط انتاجية صديقة بالبيئة أو ما تعرف بالإنتاج الانظف، بإشراكهم بصورة مباشرة من خلال توفير مناخ قانوني ملائم، خاصة مع صدور القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وكل ما تبعه من تغييرات، بالإضافة إلى إدراج البعد البيئي في قوانين الاستثمار حيث أولي أهمية للبعد البيئي، ووجه المستثمرين إلى ضرورة إعماله من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

من المؤكد أن أي نشاط استثمار اقتصادي مهما كانت طبيعته له آثار جانبية على عناصر البيئة الطبيعية، حيث تؤثر المشاريع الاستثمارية على البيئة بشكل مباشر، سواء إيجابيا أو سلبيا، فالعلاقة بين الاثنين هي علاقة شائكة ومتناقضة إلي حد كبير، حيث برز مؤخرا مفهوم جديد للاستثمار وهو الاستثمار الأخضر كأساس لاستمرار هذه التنمية، داعما فكرة التنمية المستدامة وأسلوب ناجح لتحقيق هذه الأخيرة.

فالتنمية المستدامة تعمل على توفير الغذاء الدائم والصحي والسليم للمواطنين، وبما يضمن توفره بشكل دائم، والعمل على التصدي والحد من العوائق التي قد تكون دون تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدول والحكومات، فإشكالية الأمن الغذائي أصبحت من أكثر اهتمامات السياسيين والاقتصاديين لما له من أهمة في استقرار الوضع الاجتماعي والدفع بعجلة التنمية.

تطرقت من خلال هذا الفصل إلى ما يعرف الاقتصاد الأخضر كآلية هادفة لتحقيق التنمية المستدامة وتحت عنوان ماهية الاقتصاد الأخضر المبحث الأول، ثم تكرس أبعاد الأمن الغذائي ورهانات السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي المبحث الثاني.

المبحث الأول

ماهية الاقتصاد الأخضر

للنشاط الاقتصادي آثار جانبية على البيئة بشكل مباشر، سواء إيجابيا أو سلبيا، فالعلاقة بين الاثنين هي علاقة شائكة ومتناقضة إلي حد كبير، حيث برز مؤخرا مفهوم جديد للاستثمار وهو الاستثمار الأخضر كأساس لاستمرار هذه التنمية، داعما فكرة التنمية المستدامة وأسلوب ناجح لتحقيق هذه الأخير، حيث يعتبر الاقتصاد الأخضر أحد التوجهات الحديثة التنمية الاقتصادية، المراعية للبعد البيئي، فهو اقتصاد محافظ على البيئة وحمايتها من المخاطر التي تهددها، لذاك نجد بأن الاقتصاد الأخضر يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية البيئة.

وفي إطار هذا المبحث تناولت مفهوم الاقتصاد الأخضر واهم عناصره المطلب الأول، مفهوم الأمن الغذائي المطلب الثاني.

المطلب الأول

مفهوم الاقتصاد الأخضر اهميته

في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي يشهدها العالم اليوم، أصبح من الضروري إعادة النظر في نماذج التنمية الاقتصادية التقليدية التي غالباً ما تتجاهل الأبعاد البيئية والاجتماعية. ومن هنا برز مفهوم الاقتصاد الأخضر كبديل استراتيجي يسعى لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية. و لقد أصبح الاقتصاد الأخضر خياراً لا غنى عنه في مواجهة التغيرات المناخية، والتدهور البيئي، وندرة الموارد الطبيعية، وهو يمثل فرصة حقيقية لإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي نحو مسارات أكثر استدامة وشمولاً. كما يفتح آفاقاً جديدة لخلق فرص عمل خضراء وتعزيز الابتكار التكنولوجي في خدمة الإنسان والبيئة على حد سواء

وعليه تناولت مفهوم الاقتصاد الأخضر في الفرع الأول، تم تطرقت الى الاهمية والاهداف في الفرع الثاني

الفرع الأول : مفهوم الاقتصاد الأخضر

نتيجة لتغير الأوضاع البيئية وأثر ذلك على الوضع الاقتصادي، وكنتيجة حتمية لمواجهة التهديدات البيئية ظهر مصطلح الاقتصاد الاخضر كنموذج جديد لموجهة التحديات الآنية والمستقبلية في مجال التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

اولا: تعريف الاقتصاد الأخضر

سمي الاقتصاد الأخطر بهذا الاسم لأنه اقتصاد يقوم على استخدام الطاقة المتجددة على عكس من الاقتصاد التقليدي الذي يتمد على النفط والوقود. الأحفور الذي يلوث البيئةُ يعدّ الاقتصاد الأخضر من المفاهيم الحديثة نسبيًا في الأدبيات البيئية، حيث بدأ استخدامه بشكل فعلي في السنوات الأخيرة فقط. وقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 2008، قبل أن تتبناه الجمعية العامة للأمم المتحدة رسميًا في يناير 2009، عندما أصدرت قرارًا يدعو إلى عقد مؤتمر أممي جديد للتنمية المستدامة. وقد عُرف هذا المؤتمر لاحقًا باسم مؤتمر ريو+20، الذي عُقد سنة 2012 في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل، وجُعل الاقتصاد الأخضر فيه أحد المحاور الرئيسية تحت شعار: "الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر[1]."

لقد برز مفهوم الاقتصاد الأخضر على الساحة الدولية كأداة استراتيجية لتعزيز التنمية المستدامة وتقليص نسب الفقر، وذلك من خلال تطوير نماذج تنموية أكثر توازنًا وعدالة. ويمكن فهم هذا المفهوم بشكل أفضل من خلال التركيز على التفاعل الوثيق بين الإنسان،

1-خالد هاشم عبد الحاميد، الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة العلمية للبحث والدراسات التجارية، المجلد 36 ،العدد الثاني 2022، صفحة 406

والاقتصاد، والبيئة الطبيعية، وهي العلاقة التي تشكل جوهر التحليلات والنقاشات التي دارت حول الاقتصاد الأخضر في السنوات الأخيرة[1]

يُعرَّف الاقتصاد الأخضر بأنه نموذج حديث للتنمية الاقتصادية السريعة النمو، يعتمد بشكل أساسي على المعرفة المرتبطة بالاقتصاد البيئي، ويهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين الأنشطة الاقتصادية للإنسان والنظام البيئي الطبيعي. ويأخذ هذا النموذج بعين الاعتبار التأثيرات السلبية للنشاط البشري على التغير المناخي وظاهرة الاحتباس الحراري[2].

يُعرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه ذلك النوع من الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية، مع تقليص ملحوظ للمخاطر البيئية وتقليل ندرة الموارد الإيكولوجية. ويُنظر إلى الاقتصاد الأخضر، في أبسط صوره، كاقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية، مرتفع الكفاءة في استخدام الموارد، ويقوم على الاندماج الاجتماعي لجميع الفئات ر[3].

أما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أن الاقتصاد الأخضر يمثل رؤية جديدة للعلاقة المترابطة بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ويهدف هذا النموذج إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاهية الشاملة، كما يُعد وسيلة فعّالة لحشد الدعم من أجل إنجاح التنمية المستدامة. ولا يُنظر إليه كبديل لمفهوم التنمية المستدامة، بل كإطار يُعزز تكامل الأبعاد الثلاثة :الاقتصادي والاجتماعي والبيئي[4].

---

[1]– دنيا مورسلي سامية عصنين الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق أهداف تنمية مستدامة تجارب عالمية ناجحة مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية المجلد 2 العدد 1 2023 ص147

2– عيسى معزوزي، جهاد بن عثمان، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة : تعارض أم تكامل، جامعة عمار ثليجي الأغواط الجزائر، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان الجزائر، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية العدد 1 ديسمبر 2018 ص130

3–حبيب أسيا، استراتيجية تبني الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية مستدامة ،وطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه صفحة 7.

4– د. عبدالله بن محمد المالكي، التحول نحو الاقتصاد الأخضر، المجلة العربية للإدارة ديسمبر 2017، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية ص169

من بين التعريفات الأخرى للاقتصاد الأخضر، هناك من يرى أنه يُصمَّم بهدف تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية، والحد من التلوث، والمساهمة في التخفيف من آثار تغير المناخ، وبعبارة أبسط، هو اقتصاد لا يقوم نموه على الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، بل يعتمد على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الخضراء، مثل الطاقة المتجددة، والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وتعزيز مرونة النظم الغذائية والمائية، والغابات، ووسائل النقل، وإدارة المخلفات[1].

في هذا السياق، يظهر الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي ضروري للدول، خاصة تلك التي تواجه تحديات في الأمن الغذائي، الفقر، البطالة، والتدهور البيئي، إذ يُمثل إطاراً عملياً لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد البيئية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما يجعله أكثر من مجرد نموذج اقتصادي بديل، بل منظومة شاملة لتوجيه السياسات العامة نحو التنمية المستدامة[2]

ومن الجدير بالذكر أن هناك عدة مصطلحات تُستخدم في الأدبيات الأكاديمية للإشارة إلى مفهوم الاقتصاد الأخضر، تعكس تنوع الرؤى ووجهات النظر حول هذا النهج الاقتصادي الجديد و من بين هذه المصطلحات

- لاقتصاد الدائريCircularEconomy
- الاقتصاد المتجددRenewableEconomy
- الاقتصاد الحيويBioeconomy
- النمو الأخضرGreen Growth
- سوق صديق للبيئةEco-FriendlyMarket
- نظام مستدامSustainable System

1-صلاح حامد محمد حسنين ،استراتيجية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الدول النامية الفرص والتحديات، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع المجلد 4 العددو 2 صفحة 475

2-د. أيمن أحمد علي عبدالغفار، تأثير الاقتصاد الأخضر في الاقتصاد القومي جامعة الأزهر كلية الشريعة والقانون بأسيوط ، المجلة العلمية العدد 35 الإصدار الثاني أفريل 2023 ص 1509

- الاقتصاد منخفض النفاياتLowWasteEconomy
- الاقتصاد القائم على الموارد الطبيعيةEconomyBased on Natural Resources
- نموذج اقتصادي أكثر مراعاة للبيئةGreenerEconomy.

تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن الاقتصاد الأخضر هو ذلك النوع من الاقتصاد الذي يسعى إلى الحد من المخاطر البيئية ومشكلات ندرة الموارد، ويهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة دون التسبب في أضرار بيئية. وتصف المنظمة هذا الاقتصاد بأنه منخفض الانبعاثات الكربونية، وكفء في استخدام الموارد[1].

ثانيا: نشأة فكرة الاقتصاد الأخضر

ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر لأول مرة سنة 1989، حين قدم الباحثان البريطانيان "ماكين ديوا" و"باربير" تقريرًا لحكومة المملكة المتحدة تحت عنوان "مخطط الاقتصاد الأخضر"، والذي اعتُبر آنذاك مساهمة رائدة في التفكير في سبل مواءمة التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة. وقد تناول التقرير مسألة الإنتاج الأنظف للطاقة، وتبعه في ذلك العديد من المؤلفات والأبحاث، أبرزها تقريران لاحقان بعنوان "مخطط لتخضير الاقتصاد العالمي" و"الاقتصاد الأخضر كمقياس للتنمية المستدامة". ومع تنامي القلق العالمي من الأزمات الاقتصادية والبيئية المتلاحقة، بدأت المنظمات الدولية وبعض حكومات الدول الصناعية المتقدمة البحث عن نماذج اقتصادية بديلة، تكون أكثر فعالية في التصدي للتحديات البيئية، وتُسهم في توجيه العالم نحو مسار أكثر استدامة ومرونة أمام الأزمات والكوارث[2].

كان ظهور مصطلح الاقتصاد الأخضر بأنه ادات لتحقيق التنمية المستدامة من خلال السياسات الاقتصادية والمالية إلا أن المفهوم لم يحظى باهتمام دولي في ذلك الوقت يعود

1- صلاح حامد محمد حسنين، مرجع سابق، صفحة 475

2- زينات اسماء/ نحو تبني الاقتصاد الأخضر في الجزائر (واقع وآفاق)، جامعة عبد الحاميد بن باديس مستعانم الجزائر، المجلد 2 العدد 1، 2023، صفحة 10

الظهور مرة أخرى عام 2008 عقب الأزمة المالية والعالمية ما نتج عنها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية سلبية نتيجة فقد العديد من الأفراد وظائفهم ومصادر دخلهم[1].

تناول تقرير نادي روما الصادر عام 1972، والمعروف بعنوان **"حدود النمو"**، المأزق الذي تواجهه البشرية نتيجة نضوب الموارد الاقتصادية والنمو السكاني المتسارع. وقد ساهم هذا التقرير في إحداث تحول عميق في وعي المجتمع الدولي، حيث انتقل إدراك العالم من مفهوم البيئة المفتوحة – التي يُعتقد أنها قادرة على استيعاب التوسع الاقتصادي دون قيود – إلى مفهوم البيئة المغلقة التي تحوي موارد محدودة لا يمكن استغلالها بشكل لا نهائي. فقد ساد خلال العقود الأولى من القرن العشرين الاعتقاد بأن زيادة الإنتاج تؤدي تلقائيًا إلى ارتفاع الاستهلاك وتحقيق الرفاه الاقتصادي. لكن مع اقتراب العديد من الموارد الطبيعية من حافة النفاد، أدرك العلماء أن كوكب الأرض نظام بيئي مغلق، لا يسمح بالاستغلال اللامحدود لموارده دون عواقب بيئية واقتصادية وخيمة. وعليه، برزت الحاجة المُلِحَّة إلى إخضاع النشاط الاقتصادي لضوابط بيئية صارمة. ومن هنا، تبرز أهمية ابتكار مناهج ونماذج تقييم جديدة، تأخذ في الحسبان هذه القيود البيئية وتأثيراتها المستقبلية على مسار الأنشطة الاقتصادية، بهدف تحقيق التوازن بين التنمية والنظم البيئية المستدامة[2].

وقد جاء مفهوم "الاقتصاد الأخضر" كرد فعل على هذه الأزمات، إذ يدعو إلى إعادة توجيه محركات النمو الاقتصادي، من خلال التركيز على ضخ الاستثمارات العامة والخاصة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، في القطاعات الخضراء. كما يشمل هذا التحول جعل القطاعات القائمة أكثر استدامة، وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة. ويُتوقع أن يُساهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، يخلق فرص العمل، ويُقلل من الفقر، ويحد من استهلاك الموارد والطاقة فالاقتصاد الأخضر تبلور في مفهوم وأصبح مبادئه ومعالمه

1- صلاح حامد محمد حسنين، مرجع سابق ص 405

2- د/ حسام الدين نجاتي، الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، سلسلة القضايا التخطيط والتنمية اكتوبر 2012 جمهورية مصر العربية، صفحة 14

واضحة وهو يظهر جاليًا أنه أفضل نموذج اقتصادي يمكن تبنيه للخروج من الأزمات الاقتصادية ولتصحيح الوضع البيئي [1]

الفرع الثاني: اهمية واهداف الاقتصاد الاخضر

يهدف الاقتصاد الأخضر على إعادة تصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة، بمعنى أنشطة اقتصادية صديقة للبيئة أو غير مضرة بعناصر البيئة الطبيعية، فهو بذلك طريق لتحقيق التنمية المستدامة شاملة تضمن حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، وهذا ما دفع بالجزائر إلي تهيئة الأرضية المناسبة لإنجاحه قصد التوصل إلي تحقيق الاقتصاد الأخضر يكون بمثابة بديل لدعم التنمية وحماية البيئة.

اولا: اهمية الاقتصاد الاخضر

يساهم الاقتصاد الأخضر في التخفيف من معدلات البطالة والفقر، كما يلعب دورًا محوريًا في حماية النظم البيئية وترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وذلك من خلال تبني استراتيجيات ذات تأثيرات إيجابية واسعة. وتكمن أهميته في كونه نموذجًا اقتصاديًا يهدف إلى تعزيز رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، بالتوازي مع تقليص المخاطر البيئية والحد من استنزاف الموارد. ويعرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه النمو الاقتصادي الذي يراعي التنمية المستدامة ويضمن الحفاظ على الأصول الطبيعية، بما يضمن استمرارية توفير الموارد والخدمات البيئية التي تُعد أساسًا لسلامة البيئة واستقرارها[2]

أمام هذه المعطيات المقلقة، يبرز الاقتصاد الأخضر كمسار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر، من خلال اعتماد تكنولوجيا صديقة للبيئة في الإنتاج، وتطوير أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. إذ يُسهم هذا النموذج في تقليص حجم النفايات والتلوث، ويعزز

1-حبيب أسيا، مرجع سابق صفحة 7

2-د.محمد بلفضل، الاقتصاد الأخضر آلية التنمية المستدامة (الجزائر نموذجا)، الجريدة الإفريقية للسياسة والعلوم، جامعة ابن خلدون تيارت المجلد 9، العدد 1، جوان 2020، صفحة 90

الكفاءة البيئية والاقتصادية، بما يضمن التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة[1].

الاقتصاد الأخضر يحمل في طياته العديد من الفوائد التي تتجلى من خلال الأهمية المتزايدة لهذا النموذج الاقتصادي. فهو يُعَد وسيلة فعّالة لمواجهة التحديات البيئية، إذ يعتمد التحول إليه على تقليل انبعاثات الكربون الناتجة عن إنتاج واستهلاك الطاقة. ويتم ذلك من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة، والتوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة، مما يُعد من الركائز الأساسية لمسار التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة[2].

وعلى صعيد آخر، يُتوقع أن يساهم الاقتصاد الأخضر في التخفيف من حدة الفقر المائي ونقص الطاقة، من خلال استراتيجيات تهدف إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية البيئية، مثل خدمات الطاقة المتجددة، ومياه الشرب، وشبكات الصرف الصحي[3].

ثانيا: اهداف الاقتصاد الاخضر

يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق التقدم في مختلف مجالات التنمية، مع مراعاة الحفاظ على البيئة وضمان استدامة الانتفاع بها. ولهذا السبب، اعتُبر الاقتصاد الأخضر في مؤتمر "ريو +20" ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الاستخدام الفعّال والمستدام للموارد الطبيعية، دون أن ينعكس ذلك سلباً على البيئة.

ويمكن تلخيص الأهداف التي يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيقها فيما يلي:

1- تحقيق التنمية المستدامة

يساهم الاقتصاد الأخضر في دعم جهود التنمية المستدامة والتقليل من حدة الفقر الاجتماعي، خاصة بعد اتضاح فشل السياسات الاقتصادية التقليدية المعتمدة على الاقتصاد البني، وما نتج عنها من تهميش للبعد الاجتماعي واستنزاف غير رشيد للموارد. ومن هنا،

1- خالد هاشم عبد الحميد، مرجع سابق، ص408-409

2- آسيا سعدان، التحول نحو الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقق الأمن الغذائي، جامعة 8 ماي 1845 قالمة الجزائر المجلد 8 العدد 1 جوان 2023 ص175

3- عيسى معزوزي جهاد بن عثمان، مرجع سابق، ص132

أصبح من الواضح أن الاقتصاد الأخضر يمكن أن يؤدي دوراً مهماً كرافد للتنمية المستدامة وليس بديلاً عنها، من خلال التحول التدريجي نحوه، في حين تبقى التنمية المستدامة الهدف النهائي على المدى الطويل[1].

2- تحقيق الصناعات الخضراء والمؤسسات المستدامة

إن التحول إلى الاقتصاد الأخضر الذي يولي اهتماماً كبيراً بالبيئة، يعتمد بشكل رئيسي على أنماط إنتاج مستدامة، وهو ما يتطلب إجراء تغييرات جذرية في الاقتصاد وهيكلة عمل المؤسسات وفق الأنماط الحديثة. ويعزز هذا التحول اعتماد أسواق عمل متوائمة مع هذا التوجه، بالتوازي مع السعي نحو تنمية اجتماعية مستدامة[2].

3- توجيه الاستثمارات نحو الكفاءة والحد من التلوث

يسعى الاقتصاد الأخضر إلى استبدال التكنولوجيا التقليدية الملوِّثة للبيئة بتكنولوجيا نظيفة أو ما يُعرف بالتكنولوجيا الخضراء، لا سيما في مجال الطاقة المتجددة. ويبرز في هذا السياق دور السياسات الاقتصادية في دعم هذا التحول، حيث تختلف فعالية هذه السياسات في تحقيق الأهداف المرجوة من الانتقال إلى نمط اقتصادي أكثر استدامة. كما يمكن توجيه جانبي العرض والطلب بشكل متكامل بما يخدم عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر ويعزز من تبني التقنيات الصديقة للبيئة على نطاق أوسع [3].

1- د/ ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية، الجزائر، 2015، ص 193.

2- أ.د/ عبد المجيد قدي وآخرون، مرجع سابق، ص 234.

3- د. أمينة بديار، د. محمد توفيق مزيان، أثر الاقتصاد أخضر على النمو والتنمية المستدامة دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية، ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة مستغانم الجزائر، المركز الجامعي غليزان الجزائر، المجلد 6 ،العدد 1، جوان 2019 صفحة 317-318،

4- مواجهة آثار التغير المناخي

يساعد الاقتصاد الأخضر الدولة في مواجهة تداعيات التغيرات المناخية من خلال تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، وتقليل الاعتماد على الموارد الملوثة، بما يضمن بيئة أكثر استدامة للأجيال القادمة[1].

5- توفير الوظائف الخضراء

يشهد العالم تسارعاً واضحاً نحو تبني مبادئ الاستدامة البيئية والتحول إلى اقتصاد أكثر اخضراراً، ما أسفر عن خلق ملايين الوظائف الخضراء حول العالم. فعلى سبيل المثال، شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2010 توظيف نحو 3.1 مليون شخص في مجالات تتعلق بالصناعات والخدمات البيئية، وهو ما يمثل حوالي 2.4% من إجمالي القوى العاملة. وفي البرازيل، تم إحصاء حوالي 2.9 مليون وظيفة خضراء في نفس العام، أي ما يعادل 6.6% من العمالة الرسمية. وقد كان النمو في التوظيف ملحوظاً بشكل خاص في قطاع الطاقة المتجددة، حيث ارتفعت نسبة العاملين فيه بمعدل سنوي يُقدّر بـ21%، ليصل عددهم إلى نحو 5 ملايين عامل، أي أكثر من ضعف عددهم قبل بضع سنوات فقط[2].

المطلب الثاني

مفهوم الامن الغذائي

تُعد مشكلة الغذاء من أبرز القضايا التي حظيت باهتمام كبير من قِبل الباحثين على مر السنوات، وقد ارتبطت هذه المشكلة بالعديد من الإشكاليات الأخرى، حتى أصبح يُطلق عليها "إشكالية الغذاء"، نظرًا لتعدد مفاهيمها ومداخل دراستها بحسب توجهات وآراء الدارسين، وفي السنوات الأخيرة، بات يُنظر إلى الأمن الغذائي من منظور شامل يجمع بين الأبعاد الإيديولوجية، الثقافية، والاجتماعية، يحتاج الإنسان وبصفته العنصر الأساسي في النظام

1- حمدي محمد محمد بدين، "الاقتصاد الأخضر وتحديات التنمية المستدامة"، مجلة العلوم الإدارية والسياسية، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2023، ص15.

2-دنيا مرسلي، سامية عصنين، مرجع سابق صفحة 150.

البيئي إلى الغذاء كونه مصدرا للطاقة والنمو والتكاثر، ويتعلق الأمن الغذائي الأسري حين يحصل كل أفراد العائلة في كل الأوقات إلى ما يكفي من غذاء الكافي لحياة صحية، بحيث لا يعيش الأفراد آمنون غذائيًا والجوع يهددهم فانعدام الأمن الغذائي يعد من أخطر المشاكل التي تواجه الدول .

وعليه تناولت الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي الفرع الأول، أهمية الأمن الغذائي الفرع الثاني، شروط توافر الأمن الغذائي الفرع الثالث.

الفرع الاول : الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

الأمن الغذائي من المفاهيم المطروحة للنقاش والبحث، فمنذ ظهور المصطلح في سبعينات القرن الماضي، وقد شاع استخدامها في الدول النامية، لقد أعطيت للأمن الغذائي عدة تعاريف مختلفة بحسب رؤى مفكريها، اذ يرى البعض انها مشكلة عالمية تجد حلا له في توفير كلمات من الغذاء السليم والصحي وتقييمها لإطعام سكان العالم، ويعتبرها البعض الاخر مشكلة وطنية يتحدد علاجها في حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي لحياة صحية ونشيطة.

أولا– أمان الغذاء :

وفق منظمة الصحة العالمية يقصد بمصطلح أمان الغذاء جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عملية إنتاج، وتصنيع، وتخزين، والتوزيع وإنتاج الغذاء واللازمة لضمان أن يكون الغذاء أمنا موثوقا بيه، وصحيا، وملائما للاستهلاك البشري[1].

إذا فإن امان الغذاء يقصد به توفير المنتج الغذائي بالكمية المناسبة معا مراعات الجودة والنوعية وصولا الى الاهتمام بأثره على صحة والبيئة، ويعود سبب الاهتمام بأمان الغذاء الى تفشي الامراض والأوبئة التي تظهر من حين لأخر والتي تنتشر في بعض أحيان في منتجات

[1]– هاجر خلالفة، الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، دفاتر المتوسط، جامعة باجي مختار عنابة المجلد 2 ، العدد 1، 2015 . ص 16.

الغذائية، كمرض أنفلونزا الطيور ومرض جنون البقر، وظهور أفكار ومحاولات العودة الى الغذاء طبيعي عن طريق مقاطعة الأغذية الحديثة[1].

ثانيا- الاكتفاء الذاتي الغذائي:

يقصد بالاكتفاء الذاتي قدرة المجتمع أو سياسة التي تتبعها الدولة، في الاعتماد على موارد وإمكانيات الذاتية في انتاج كل الحاجيات الغذائية محليا بما يهدف الى تحقيق اكتفاءها[2]، وله عدة أسباب نذكر منها:

استحالة انتاج كل متطلبات البلد الغذائية كما ان بعض المنتجات الغذائية تكون تكلفة انتاجها باهظة ومكلفة بالمقارنة بسهولة استرداه وثمنه المقبول دوليا.

- شح الموارد الزراعية وكذا تغير نمط استهلاك المنتجات لدى المجتمع أدى الى طلب منتجات غير متواجدة محليا ولا يمكن انتاجها محليا.
- في بعض حالات تصل الدول الى الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات ذات القيمة الغذائية المنخفضة والجودة الرديئة[3].

ثالثا-الفجوة الغذائية:

يقصد بالفجوة الغذائية الفرق بين ما نستطيع إنتاجه من السلع الغذائية والكمية المستوردة وبين ما يكفي الاحتياجات الأساسية لتوفير الغذاء للسكان، وقد تتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة للأخرى بسبب التغير في عوامل اقتصادية وسياسية داخلية وكذلك الإنتاج الزراعي والحيوانيوحجم الاستهلاك وتقلبات السوق والأسعار العالمية للسلع الغذائية[4].

---

[1]- كينة عبد الحفيظ ، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ضل تقلبات أسعار النفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3 سنة 2021/2020.ص 11.

[2] خير دين تواتي، الأمن الغذائي العالمي الاستراتيجيات والتهديدات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2019/2018.ص19

[3]- كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 8.

[4]- بن نورين زين دين، ودان بوعبدالله، الأمن الغذائي مستدام وسبل تحقيقه في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكش، العدد 02، الجزائر، ص211.

يمكن تحديد فجوة الأمن الغذائي عن طريق مؤشرين هما مؤشر رصيد الميزان التجاري ومؤشر نسبة تغطية الموارد المالية المخصص للاستيراد الغذاء مقارنة للموارد الغذائية بحيث يعمل المؤشر الأول في تحديد الفرق الحاصل بين الصادرات والواردات الغذائية، اما المؤشر الثاني فهو يقيس الفجوة الغذائية عن طريق تحديد قيمة الواردات الغذائية و ماهو مخصص للاستيراد من موارد مالية[1].

رابعا-نقص وسوء التغذية:

يقصد به حصول الفرد على غذاء ذو قيمة غذائية منخفضة، مسببا في تدهور صحته وتعود أسباب سوء التغذية الى:

- الفقر وضعف دخل الفردي يعتبر أحد اهم أسباب سوء التغذية، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار الى عدم حصول الفئات الكادحة ومهمشة من احتياجات الغذائية.
- زيادة عدد سكان على حساب الكمية المتاحة، مما يجعل إمكانية حصول جميع المواطنين على غذاء امر مستحيل متسببا في نقص وسوء التغذية
- المعتقدات والعادات الخاطئة عند الاسر عن الغذاء، كالأكل العشوائي والغير متوازن وكذلك
- الإصابة ببعض الامراض التي تسبب بفقدان الشهية وفقدان الوزن[2].

خامسا-التبعية الغذائية:

هي قيام الدولة بالعملية الاستيراد لتلبية حاجياته من المواد الأساسية الاستهلاكية وذلك لعدم قدرة الاقتصاد المحلي على توفيرها جاعلا من الاستيراد حتميا[3].

كما تعرف التبعية الغذائية بانها علاقة تبادل غير متكافئة في مجال الحصول على الغذاء وتشير الى سيادة منقوصة والغير متكاملة في كل المجالات سواء في سياسة والاقتصاد

[1]- بسمة حجام، العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة (1980-2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهدي، ام البواقي، الجزائر 2020/2019 ، ص7.

[2]- مرياح فاطمة الزهراء، سوء التغذية لدى المتمدرس وعلاقته بالتحصيل الدراسي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص الصحة والتكيف الدراسي قسم علم النفس وعلوم التربية جامعة وهران سنة 2012/2011 ، ص34.

[3]-بن نورين زين دين، ودان بوعبدالله، المرجع السابق ص211

وغيرها.هناك عدة مؤشرات لتقيم درجة ومدى تبعية، فهناك مؤشر نسبة الاعتماد على مصادر الخارجية للغذاء وكذا مؤشر الاعتماد على المصادر الداخلية للغذاء، كما يوجد مؤشري نسبة الواردات الغذائية لكل من الواردات والصادرات اجمالا[1].

الفرع الثاني: أهمية الأمن الغذائي ودوره في الاستقرار الاجتماعي

الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية هما بالنسبة للاقتصاد وجهان متلازمان وضروريان لا يمكن الفصل بينهما ولا يتحقق أحدهما إلا بالآخر، لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي مستمر دون تطوير القطاع الزراعي وحل مشكلة الأمن الغذائي، حيث يرتبط الأمن الغذائي ارتباط وثيقا بالأمن الاجتماعي فكل منهما يكون سببا في إحداث الأخر، وانعدام أحدهما يؤدي إلى انعدام الآخر، فتوفر الغذاء الصحي والسليم والخالي من جميع أنواع التلوث يسمح بزيادة إنتاجية العمل في كل القطاعات الاقتصادية وهو ما يعد دعامة للاستقرار الاجتماعي[2].

توافر الأغذية يعتبر بعدا مهما من أبعاد الأمن الغذائي المستدام، فتوريد ما يكفي من الغذاء للسكان أمر أكثر من ضروري، ولكن التوريد غير كافي، فيشرط لضمان ملاءمة وصول الغذاء للأفراد، بمعنى غذاء كاف وبنوعية مناسبة، حيث لا يشمل بعد التوافر كمية الأغذية وحسب بل أيضا جودتها وتنوعها، أي الغذاء الصحي والملائم والخالي من كافة أشكال التلوث، وتشمل تقييم التوافر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب، الجذور والدرنات، متوسط إمدادات بالبروتينات من مصدر حيواني ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي[3].

إن الأمن الغذائي قد اكتسب أهمية كبيرة بحيث أصبح لا يقل أهمية عن مواضيع الأمن الأخرى كالأمن الاجتماعي، الأمن السياسي، الأمن الصحي، والأمن البيئي، لاسيما أن الغذاء

[1]–كينة عبد الحفيظ المرجع السابق، ص12

[2]– أ.د/ عبد المجيد قدي وآخرون، مرجع سابق، ص 88.

[3]– ساري حوية، بودربالة سارة حدة، العلاقة بين الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة : قراءة تحليلية لتقرير منظمة Faoلعام 2021، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة عمار ثليجي الاغواط، المجلد 6، العدد 1،2022، ص 166.

هو المصدر الرئيسي للحياة، كما أن تحقيق الأمن الغذائي وتوفيره لم يعد حكرا على الدولة فقط بل أصبح وظيفة تعنى بها مختلف الفواعل المحلية على حد سواء، ومن أجل تحقيق الأمن الغذائي وتوفيره لا بد من تفعيل مختلف الآليات، لذلك إن تزايد مشاكل الغذاء في العالم ومعاناة العديد من الدول من فجوة الغذاء، استدعى أن تنتهج الدول في سياساتها ضد الجوع وانعدام الأمن الغذائي، المحافظة على النظام البيئي والتصدي لمختلف الأنشطة المضرة بالبيئة والاتزان البيئي[1].

يعني الاستقرار الاجتماعي إمكانية الحصول على الغذاء الكافي في كافة الأوقات، دون أن يكون أمام مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب صدمة معينة مثل، أزمة اقتصادية أو بيئة أو دورة موسمية، أي لكي يصل السكان أو الأسر أو الأفراد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن يكون لهم القدرة على الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات، ولا يجب أن يكون هناك خطر فقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة لأحد الصدمات أو الأحداث الدورية كانعدام الأمن الغذائي الموسمي، وبذلك فإن مفهوم الاستقرار يشير إلى كل من بعد الإتاحة وبعد الوصول إلى الغذاء[2].

الفرع الثالث : شروط توافر الامن الغذائي

من أجل تعزيز الأمن الغذائي داخل أي دولة ما، يجب توفر شروط أسياسية لتحقيق ذلك، فلا يمكن الحديث عن الوفرة الغذائية في غياب أدنى الشروط، هذه الشروط تتمثل في وجود أراضي صالحة للزراعة وتمتاز بالكفاءة الإنتاجية أولا، كذلك من بين أهم الشروط الواجب توفرها المياه الصالحة للري ثانيا، كما يعتبر كذلك رأس المال والذي من خلاله توفير كل ما من شأنه المساهمة في مردود الأرض ثالثا.

[1]– هاجر خلالفة، مرجع سابق، ص 21.

[2]– ساري حوية، المرجع السابق، ص 166.

أولًا – المساحة الزراعية:

يعتبر قطاع الزراعة من بين أكثر القطاعات تأثرا بالأوضاع البيئية، حيث يمثل توفر المساحات الصالحة للزراعة عنصرًا حاسمًا في دعم وفرة الإنتاج الغذائي المحلي، إذ تسهم هذه الأراضي الخصبة في زيادة مستويات الاكتفاء الغذائي داخل الدولة، مما يقلل من الاعتماد على الواردات لتلبية احتياجات السكان الغذائية، بل وقد يؤدي ذلك إلى زيادة صادرات الدولة من المنتجات الغذائية.

تشير العديد من تقارير المنظمات الدولية، كمنظمة الأغذية والزراعة(FAO) ، إلى أهمية الاستثمار في الأراضي الزراعية الصالحة كأحد أبرز السبل لتحقيق الأمن الغذائي، وقد أظهرت إحدى الدراسات العالمية حول استثمار الأراضي الزراعية أن السودان وحده يمتلك ما يقارب 96 مليون طن من إمكانيات إنتاج الحبوب سنويًا، مع فائض يصل إلى 7 مليارطن يمكن تصديرها الى الخارج وبالمقارنة، فإن نصيب الفرد من الحبوب المنتجة في السودان يمكن أن يتجاوز نظيره في الولايات المتحدة بنسبة 80% علمًا أن 14 دولة عربية تقع ضمن نطاق مناخي شبه جاف أو جاف، ما يزيد من أهمية استغلال الأراضي الزراعية المتاحة لتعزيز الأمن الغذائي [1].

ثانيا: الموارد المائية

فقد تشكل المياه احد العوامل الرئيسية لانتاج الغذاء فاينما تتواجد المياه يتواجد الغذاء وبناءً على ذلك، فقد أشارت التوصيات إلى ضرورة تعزيز الجهود المبذولة في مجال إدارة الموارد المائية من خلال، تطبيق استراتيجيات مستدامة للحفاظ على المياه وترشيد استخدامها، تحسين البنية التحتية للمرافق المائية لضمان كفاءة التوزيع والحد من الهدر، دعم البحث العلمي

1- عبد الحكيم ميهوبي، التغيرات المناخية الأسباب، المخاطر ومستقبل البيئة العالمي، دار الخلدونية، الجزائر 2011، ص202.

والدراسات الميدانية التي تساهم في وضع سياسات فعالة تستجيب للتحديات الراهنة في مجال المحافظة على البيئة المائية[1].

ثالثا: رؤوس الأموال

إن تفاقم الحاجة إلى زيادة إنتاج المواد الغذائية يرتبط بشكل مباشر بضرورة وجود دعم مالي كافٍ يعزز من القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي. ومع تزايد عدد السكان وارتفاع الطلب على الغذاء، يصبح من الملحّ توفير استثمارات استراتيجية تهدف إلى تحسين سلاسل الإمداد الزراعي وتوسيع القدرة الإنتاجية للمزارعين، خاصة في الدول النامية والريفية

ويبدأ هذا الدعم بتأمين مدخلات الإنتاج الأساسية مثل البذور المحسّنة، والأسمدة، والمبيدات، والمعدات الزراعية الحديثة، لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، بل يتطلب أيضًا تطوير البنى التحتية الداعمة للإنتاج، مثل شق الطرق الريفية، وبناء الجسور، وتوفير وسائل النقل المناسبة التي تضمن وصول المنتجات من المزارع إلى الأسواق بكفاءة وسرعة، مما يقلل من الفاقد الزراعي ويزيد من الأرباح[2] .

إضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار في بنية تحتية ذكية ومستدامة لا يقتصر على تعزيز الإنتاج فقط، بل يسهم أيضًا في تقوية الروابط الاقتصادية بين المناطق الريفية والحضرية، ويخلق فرص عمل جديدة، ويشجع الشباب على الانخراط في العمل الزراعي من خلال بيئة داعمة ومحفزة[3]

[1]– د/ مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة، دار رسلان، دمشق سوريا، 2014، ص36.

[2]– أ.د/ عبد المجيد قدي وآخرون، مرجع سابق، ص170.

[3]– هاجر خلافة، الامن الغذائي بين اشكالية تعدد المضامين و تنامي التهديدات، جامعة الحاج لخضر باتنة ص20

المبحث الثاني

أبعاد الأمن الغذائي ورهانات السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي

للأمن الغذائي عدة أبعاد يهدف لتحقيقها، لما له من أهمية في الحياة الاجتماعية، كما يقوم الأمن الغذائي على عدة مقومات ينهض عليها بعد توفر عناصره وتتمثل مقومات الأمن الغذائي في خصائص الدولة وامكانيتها المتاحة من مناخ جيد ووفرة للمياه والثروة الحيوانية والأراضي الزراعية والمستعملة في انتاج الغذاء، كما يتوقف مستوى الأمن الغذائي على عدة عوامل مؤثرة في الدولة، من عوامل التي ترتبط مباشرة بالظروف الداخلية للدولة والعوامل الخارجية التي ترتبط بالظروف المحيطة باقتصاد الدولة وسياستها.

كما يعد أهم عوامل الاستقرار الاجتماعي، فتوفير الغذاء لأفراد المجتمع بالكم والكيف وتحقيق الأمن الغذائي، يعني قدرة المجتمع على تأمين احتياجاته الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية بإنتاجها محليا وهو الأهم، والمطلوب تسخير كل الإمكانيات لتحقيق ذلك، لأن زيادة الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية، يؤدي إلى انكماش حجم الفجوة الغذائية، أما نقص الإنتاج المحلي للحاجيات من السلع الغذائية يؤدي إلى زيادة حجم الفجوة الغذائية.

ومن خلال هذا المبحث تناولت أبعاد الأمن الغذائي في المطلب الأول، رهانات السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي المطلب الثاني.

المطلب الأول

أبعاد الأمن الغذائي

يعد الأمن الغذائي المستدام وخصوصا في الوقت الراهن، أحد أكبر المشاكل التي تعاني منها الحكومات باعتباره العامل الرئيسي في الاستقرار الاجتماعي، كما يهدف الأمن الغذائي إلى تحقيق أبعاد مختلفة تشمل مضامين اقتصادية وسياسة واجتماعية وغيرها، والتي يمكن قياسها في شكل مؤشرات ويمكن إحصاؤها ومعرفة مستويات وأوضاع الأمن الغذائي من

خلالها، وقد تختلف هذه الأبعاد أيضا من بلد إلى آخر بسبب توفر بعض الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المستغلة كعوامل تساعد على تحقيق الأمن الغذائي، فهناك مجتمعات تمتلك موارد طبيعية ومالية وبشرية، في المقابل هناك مجتمعات تفتقر للموارد الكافية.

وفي إطار هذا المطلب تطرقت للبعد السكاني والديموغرافي في الفرع الأول، البعد الاقتصادي والأمني الفرع الثاني، البعد السياسي والاجتماعي الفرع الثالث.

الفرع الأول: البعد السكاني والديموغرافي

يعتبر الإنسان العامل الأساسي في تحقيق الأمن الغذائي، فقد سعت المجتمعات منذ القدم إلى ترويض الطبيعة القاسية والمتقلبة من أجل توفير ما يكفي من الغذاء لضمان البقاء والاستمرار. وكان تأمين الغذاء يمثل تحدياً مستمراً دفع الإنسان إلى تطوير طرق الإنتاج والتوزيع بما يتناسب مع التغيرات البيئية وظروف الحياة المتجددة.

يمكن توضيح علاقة بين السكان والأمن الغذائي في كونه يرتبط به ارتباطا وثيقا، فكل منهما سبب لتواجد وحدوث الآخر، كما أن انعدام أحدهما يؤدي إلى زوال الآخر، حيث نجد أن الأمن الغذائي يرتبط بمدى تحقيق الاستقرار للمجتمعات وضمان مستقبل خاوٍ من الاضطرابات. يبرز البعد الاجتماعي للأمن الغذائي أيضا أهمية الغذاء كأحد حقوق الإنسان اللصيقة به، وكذا واجبات الحكومة في توفير الغذاء للأفراد القادرين والغير قادرين على دفع أثمانها[1].

كذلك نقص الغذاء يؤثر بشكل سلبي على سلوك الأفراد في مجتمعهم، هذا ما يدفعهم للبحث عن منافذ وطرق غير متعارف بها لتوفير الغذاء، كأن تقوم الأسر بمنع الأطفال من اللحاق بالمدارس، وكذا الإقبال على أغذية ذات قيمة تغذوية أقل وبيع أصول الإنتاج وإهمال الرعاية الصحية، فجاءت الشريعة الإسلامية لحفظ الإنسان وحقوقه الأساسية، مثل الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال. ومن هذا المنطلق، دعت الإنسان إلى المساهمة في بناء

[1]– بوخامة رميساء، عبداوي خلود، المرجع السابق، ص19.

الاقتصاد والنهوض به، من خلال استثمار الموارد التي سخرها الله له في الأرض، ليكسب رزقه ويؤمّن قوت يومه، ويعيش حياة كريمة، كما أكدت الشريعة على أهمية الاعتدال في الإنفاق[1].

عندما يغيب الغذاء أو يشهد نقصًا، سواء من حيث الكمية أو الجودة، فإن الأثر يكون مباشرًا وعميقًا على حياة الإنسان. فغياب الأمن الغذائي ينعكس أولًا على الأفراد، فتتدهور ظروفهم المعيشية وتتأثر صحتهم بشكل كبير، مما يضعف قدرتهم على العمل والإنتاج والمساهمة في تنمية الزراعة والاقتصاد وباقي الأنشطة الحيوية التي تعمر بها الأرض، ومع الوقت، تبدأ الدولة في ملاحظة تباطؤ في النمو الاقتصادي وتراجع في الدخل القومي، الأمر الذي يقلص من دخل الفرد ويضعف قدرته الشرائية. وفي نهاية المطاف، يواجه المجتمع خطرين كبيرين: نقص التغذية وسوء التغذية، وهما حالتان صحيتان خطيرتان تهددان الصحة العامة، وتعرضان أمن الدولة الصحي والاجتماعي للخطر[2].

الفرع الثاني : البعد الاقتصادي

يتسبب الاعتماد على المصادر الخارجية في توفير الاحتياجات الغذائية بشكل كلي إلى تشكيل عبء مالي على الدول النامية، مما يؤدي إلى إضعاف رصيد دولة من العملة الصعبة وكذلك زيادة ديونها، إذ تُمثل هذه الواردات ضغطا شديدا على ميزان مدفوعات الدولة النامية حيث يجعلها موضع عجز مستمر في معظم تلك الدول، والمؤكد أن الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن بما يمكّنه من الحصول على الغذاء، وتوفير مصادر للدخل عن طريق الاستثمارات والتشغيل هو من مهام الدولة الواجب القيام به.

كما يتضمن البعد الاقتصادي للأمن الغذائي علاقة طردية بين الغذاء والصحة، بحيث إذا تدهور الأمن الغذائي سينعكس بدوره على صحة الأفراد باعتبارهم عناصر إنتاج مهمة للتنمية الاقتصادية، إضافة إلى أن وجود سياسة اقتصادية في الدولة من شأنها الوقاية من مواجهة

[1]– فاطمة بكدي، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من المنظور التنمية المستدامة، اطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه ، ص79.

2–بوداود محمد، بن صايم بنوار، الأمن الغذائي ودوره في استقرار الدولة والمجتمع، مجلة الفكرة المتوسطي، المجلد 11، العدد 2 ،2022، ص182

المشكلات الناجمة عن تحرر التجارة بالسلع الغذائية، وكذا فتح الاستثمارات، وتعديل قوانين التصدير والتوريد بما يناسب الاقتصاد المحلي والإقليمي والدولي[1].

وتتركّز هذه الواردات عادةً في سلع أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، وتُعد ضرورية للمعيشة مثل الحبوب، وعلى رأسها القمح، والزيوت، والدهون، واللحوم، ومنتجات الألبان، والسكر، والمقلق أن حدة هذا القصور الغذائي آخذة في التزايد مع مرور الوقت، إذ تُظهر الإحصائيات والاتجاهات الحالية أن الاعتماد على الاستيراد مرشّح للارتفاع في المستقبل بمعدلات أعلى، ما يعزز من هشاشة الأمن الغذائي في هذه الدول ويجعلها أكثر عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية والأزمات المناخية والسياسية[2].

الفرع الثالث : البعد السياسي

من واجب صانع القرار، باعتباره السلطة السياسية العليا في الدولة، أن يُولي اهتمامًا بالغًا بكل ما يخص تأمين الغذاء وتوفيره لكافة السكان، سواء كانوا مواطنين أو مقيمين، فهذا الأمر ليس مجرد مسألة معيشية، بل ضرورة أساسية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وتفادي الفوضى والاضطرابات التي قد تهدد أمن المجتمع وتمسّ باستقرار النظام السياسي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع سياسات زراعية وغذائية فعّالة تُعزز من إنتاج الغذاء محليًا، إلى جانب تبني سياسة تجارية مدروسة، على المستويين المحلي والدولي، تضمن تصدير الفائض واستيراد ما يسدّ النقص في الإنتاج الوطني، وهنا يتجلى البُعد السياسي للأمن الغذائي كعنصر محوري في استقرار الدولة[3]

يُعد البعد السياسي من الجوانب المحورية في قضية الأمن الغذائي، حيث يُصدر السياسيون السياسات العامة والموجهات المرتبطة بالغذاء، سواء تلك المتعلقة بالزراعة أو الاستيراد أو التصدير .وتنعكس هذه القرارات بشكل مباشر على قدرة الدول على تأمين غذاء

---

[1]– خير دين تواتي، المرجع سابق، ص29.

2– د/ عبد الجبار محسن ذياب الكبسي، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآثاقه المستقبلية خلال العقد الأول من القرن الـ 21، ص43 كتاب

3– بوداود محمد، بن صايم بنوار، مرجع سابق ص183

كافٍ ومستقر لسكانها، مما يجعل الأمن الغذائي مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالتوجهات والسياسات السياسية السائدة. أما على المستوى الاجتماعي، فإن نقص الغذاء أو فقدانه قد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار داخل المجتمع، تتجلى في تفاقم الفوارق الاجتماعية، وارتفاع معدلات التوتر والصراع، بل وقد تدفع بعض الفئات إلى الاعتداء أو التعدي على حقوق الآخرين في محاولة لتأمين احتياجاتها الأساسية. ومن هنا، فإن معالجة الأمن الغذائي لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السياسية والاجتماعية معًا لضمان استقرار المجتمعات وتنميتها بشكل متوازن[1]

المطلب الثاني

رهانات السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي

لتحقيق الأمن الغذائي المستدام لابد من التصدي للتحديات التي قد تعيق أي عملية العملية في هذا الصدد، حيث يعد من أهم التحديات بيئية متعددة تهدد أمنها الغذائي، من بين هذه التحديات يبرز التلوث البيئي الذي يعد آفة من آفات عديدة التي تواجه المؤسسات العامة والخاصة لتحقيق هذا الغرض، كما يعد من أكثر الرهانات التي لها آثار جانبية على جميع القطاعات، وقد تعاظمت حجم هذه الآفة في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى ذلك يعاني العالم من التدهور البيئي بكل أشكاله من تدهور في التربة ونقص المياه، مما يقلل من قدرة الأراضي الزراعية على الإنتاج والمردودية في الكم والكيف، كما له آثار سلبية على معدلات الإنتاج الغذائي.

ومن خلال هذا المطلب تطرقت تحديات السياسية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي الفرع الأول، شروط فعالية السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي الفرع الثاني.

الفرع الأول: تحديات السياسية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي

يلعب التدهور البيئي دورا حاسما في توفير الغذاء في الجزائر وعلى مستوى العالمي، حيث يؤثر مع اختلاف مظاهره على التربة الخصبة وغلة إنتاج المحاصيل الزراعية مؤديا إلى ضعف الأمن الغذائي وتعريض الملايين من البشر إلى سوء التغذية، كما أن التدهور البيئي

1- د. محمد البشير محمد عبد الهادي، مرجع سابق ص9

والكوارث الطبيعية وما نتج عنهما من انهيار في النظم الغذائية وارتباطها بالجفاف والفيضانات وتقلبات تساقط الأمطار وتأثيرها على سكان في المناطق الحضرية والريفية، أدى إلى خسارة سبل العيش وانخفاض الأنواع النباتية والحيوانية المستغلة لتوفير الغذاء، نأخذ مثلا من مظاهره التصحر الذي يسبب الفقر لسكان الريف ويعود ذلك لغزو الرمال للأراضي الزراعية التي تمثل مصدر دخلهم وغذائهم[1].

إن للتغيرات المناخية رابط قوي بين الزراعة والنظام المناخي وذلك يعود إلى اعتماد الزراعة على حد كبير على موارد الطبيعية، كما أن ارتفاع درجات الحرارة الناجم عن الاحتباس الحراري يؤثر على القطاع الزراعي والذي يعد حساسا تجاه التغيرات المناخية فتحد من إنتاجه، إلى جانب ذلك، يؤثر تلوث المياه وانخفاض مستوياتها على توفير المياه للري وكذلك الصيد، كما تساهم الزيادة السكانية على حساب المحاصيل الزراعية في استمرار الفقر وتدمير للبيئة الذي بدوره يقوض توافر الغذاء وكفاءة استخدامه[2].

ولا يقل أهمية عن ذلك تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يتيح استثمارات أكبر في قطاع الزراعة، ويوفر حلولاً ابتكارية وفعالة، خاصة في ظل التغيرات المناخية التي أصبحت تشكل تحدياً متزايداً للأنظمة الزراعية التقليدية، وعليه، فإن السياسة الزراعية الناجحة هي التي تجمع بين الرؤية الاستراتيجية والتخطيط العملي، وتقوم على المشاركة المجتمعية، وتوظيف الموارد بكفاءة، وتوفير المرونة الكافية للتكيف مع التحولات المتسارعة[3].

الفرع الثاني : شروط فعالية السياسة الزراعية في تحقيق الامن الغذائي

ان نجاح السياسة الزراعية لا يتحقق من تلقاء نفسه، بل يتطلب توفير مجموعة من العوامل الأساسية التي تسهم في تنظيمها، وتحديد الإطار العام للمقوّمات الضرورية التي من شأنها إزالة التحديات التي تعيق فعاليتها. ومن أبرز هذه العوامل ما يلي:

[1]– عبد الكريم ميهوبي، مرجع سابق، ص203.

[2]– عبد الكريم ميهوبي، نفس المرجع، ص 204.

3– د. يدو محمد، دور السياسة الزراعية بتحقيق الأمن الغذائي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 6 ماي 2012 ص110

تعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول، لما له من دور في توسيع الأسواق، وتبادل الخبرات، وتحقيق الأمن الغذائي المشترك.

تطوير القدرات على الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، من خلال تشجيع البحث والابتكار، وتبنّي التقنيات الزراعية المتقدمة لرفع الإنتاجية والجودة.

تشجيع التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي، سواء من خلال تحفيز المستثمرين أو تقديم تسهيلات مالية لدعم الإنتاج الزراعي والبنى التحتية.

تعميق وتطوير علاقات التبادل التجاري مع العالم الخارجي، عبر سياسات تجارية منفتحة تضمن تصدير الفائض واستيراد ما يحتاجه السوق المحلي بكفاءة إدارة فعالة لعملية التنمية الزراعية على المستويين الوطني والمحلي، من خلال التخطيط الجيد، والقدرة على التنفيذ، والعمل التشاركي بين مختلف الجهات.

تأسيس شبكة حديثة لرصد المياه السطحية والجوفية، وتوفير معلومات دقيقة عنها من حيث التوزيع الزمني والمكاني [1].

1- د. يدو محمد، مرجع سابق ص110

خلاصة الفصل الأول:

نخلص في نهاية هذا الفصل أن الوضعية البيئية في ظل ما تعاني منه من تهديدات قد تكون له آثار سلبية على الأمن الغذائي المستدام، الأمر الذي يجعل من التوجه نحو سياسة إنتاجية من حيث الصناعة والزراعة تكون أكثر أمنا لتحقيق الأمن الغذائي المستدان، حيث يعد التوجه نحو الاقتصاد الأخضر من أنجه السبل لتحقيق ذلك، فالأمن الغذائي يفيد إلى وجود ما يكفي من الطعام الأمن والمغذي لتناوله في كل وقت دون انقطاع من حيث الكم والكيف.

وأن الطلب المتزايد على سلع الغذائية وارتفاع عدد السكان واضطرابات التوريد وارتفاع أسعار السلع الغذائية وغيرها من العوامل تؤدي إلى توسيع الفجوة الغذائية وفقدان الأمن الغذائي، وزعزعت الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة، الأمر الذي تكون له عواقب اجتماعية من حيث الصحة والسلامة الجسدية، كما نرى أن مؤشرات الأمن الغذائي وضعت لتعبر عن الوضع الغذائي لأي دولة وتقيسه ووصولا إلى أبعاد الأمن الغذائي التي تحدد مدى اقتراب أي بلد من تحقيق أمنه الغذائي.

الفصل الثاني

التهديد البيئي و اثاره على الامن الغذائي المستدام

الفصل الثاني

التهديد البيئي واثاره على الامن الغذائي المستدام

يشكل التدهور البيئي أحد أبرز التحديات المعاصرة التي تهدد أمن المجتمعات واستقرارها، إذ تزداد وتيرته بفعل التغيرات المناخية، والأنشطة البشرية غير المستدامة، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. وقد أصبح لهذا التهديد انعكاسات خطيرة ومباشرة على الأمن الغذائي العالمي، لا سيما في ظل تراجع الإنتاج الزراعي، وتدهور الأراضي، وندرة المياه، وفقدان التنوع البيولوجي.

وتكمن خطورة هذا الوضع في أن الأمن الغذائي لا يقتصر فقط على توافر الغذاء، بل يشمل القدرة على الحصول عليه بطرق صحية وكافية ومستدامة، وهي شروط أصبحت مهددة في العديد من المناطق بفعل الضغوط البيئية المتزايدة وعليه، فإن تحقيق الأمن الغذائي المستدام في هذا السياق يستوجب مقاربات متكاملة توازن بين الإنتاج الزراعي وحماية البيئة، وتعزز من صمود النظم الغذائية في وجه الأزمات البيئية المتكررة.

وفي هذا الفصل، سيتم تحليل العلاقة المعقدة بين التهديد البيئي والأمن الغذائي، واستعراض أبرز التحديات التي تواجه تحقيق هذا الهدف، مع تسليط الضوء على الحلول والسياسات الكفيلة بضمان استدامته في ظل التغيرات البيئية الراهنة.. وعليه تناولت الامن الغذائي وتأثير التهديدات البيئية عليه في المبحث الأول، ثم تطرقت إلى الاقتصاد الاخضر كألية لدعم الامن الغذائي المستدام في المبحث الثاني.

المبحث الأول

الامن الغذائي وتأثير التهديدات البيئية عليه

يمثل الأمن الغذائي أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، نظراً لارتباطه المباشر بصحة الإنسان واستقراره الاجتماعي والاقتصادي. ويُعرَّف الأمن الغذائي بأنه القدرة على توفير الغذاء الكافي والآمن والمغذي لجميع الأفراد، في كل الأوقات، لضمان حياة صحية ونشطة. غير أن هذا الهدف يواجه تهديدات متزايدة نتيجة للتغيرات البيئية المتسارعة، والتي تشمل التغير المناخي، وتدهور الأراضي، ونقص الموارد المائية، والتلوث البيئي، وفقدان التنوع البيولوجي.

لقد أدت هذه التهديدات إلى إضعاف القدرة الإنتاجية للأنظمة الزراعية، وارتفاع معدلات الجوع وسوء التغذية في العديد من المناطق، مما يجعل من الضروري دراسة العلاقة بين الأمن الغذائي والعوامل البيئية التي تؤثر عليه. يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أبرز التهديدات البيئية التي تواجه الأمن الغذائي، وتحليل تأثيراتها، واستعراض الجهود الدولية والمحلية المبذولة للتصدي لهذه التحديات وضمان استدامة الإنتاج الغذائي في ظل المتغيرات البيئية المتلاحقة وفي إطار هذا المبحث تناولت التهديدات البيئية الطبيعية وغير الطبيعية واشكالية توافر الغذاء في المطلب الأول، ثم تطرقت الى الحماية الدولية المرصودة للأمن البيئي والامن الغذائي في المطلب الثاني.

المطلب الأول

التهديدات البيئية الطبيعية وغير الطبيعية وإشكالية توافر الغذاء:

تتعدد تأثيرات التهديدات البيئية على الأمن الغذائي بمختلف أبعاده، لاسيما في بُعد توفر الغذاء. فقد أدت هذه التهديدات، في بعض المناطق من العالم، إلى انعدامه تمامًا نتيجة الأضرار الجسيمة التي لحقت بمصادر الإنتاج الأساسية، سواء كانت الأراضي الزراعية أو

الموارد المائية أو جودة الهواء. وفي مناطق أخرى، شكلت هذه التهديدات عائقًا كبيرًا أمام إنتاج

وتوفير بعض الموارد الغذائية، لا سيما تلك التي تعتمد بشكل مباشر على استقرار العوامل البيئية.

ومع ذلك، لا يمكن القول إن التهديدات البيئية تمنع بشكل مطلق إنتاج جميع المحاصيل الزراعية؛ إذ أن بعض المحاصيل قد تستفيد في ظروف معينة من التغيرات المناخية، مما يؤدي إلى تحسن إنتاجها في مناطق محددة. إلا أن هذا لا ينفي أن التأثير السلبي للتهديدات البيئية هو الغالب، خصوصًا في الدول النامية التي تفتقر إلى الإمكانات اللازمة للتكيف مع هذه التغيرات.

وبناء على ذلك، سيتم تناول التأثيرات المحتملة للتهديدات البيئية الطبيعية، مثل التغير المناخي، والتصحر، والكوارث الطبيعية، على توفر الغذاء، مع تقديم أمثلة توضح مدى حدة هذه التأثيرات. كما سيتم التطرق إلى تأثير التهديدات البيئية البشرية، مثل التلوث البيئي، على وفرة الغذاء

الفرع الأول: التهديدات البيئية الطبيعية واشكالية توافر الغذاء

يُعد هذا النوع من التهديدات البيئية من أكثرها صعوبة في التحديد، وذلك على الرغم من كونها ظواهر طبيعية في ظاهرها، إلا أن العوامل المسببة لها تعود في جزء كبير منها إلى النشاط البشري. ومن أبرز هذه التهديدات: التغير المناخي، والكوارث الطبيعية.

أولا: تغير المناخ واشكالية توافر الغذاء

يُعد تغير المناخ من أبرز التهديدات البيئية التي تؤثر على مختلف أبعاد الأمن الغذائي، وخاصة على بُعد توفر الغذاء. ومع ذلك، فإن تأثيره يظل نسبيًا ويختلف من منطقة إلى أخرى في العالم، مما يؤدي إلى تباين في أثره على المحاصيل الزراعية. فمثلًا، قد يُسهم ارتفاع درجات الحرارة بمقدار يتراوح بين 1 إلى 3 درجات مئوية في تحسين إنتاجية بعض المحاصيل والمراعي في مناطق معينة مثل كازاخستان وروسيا وأوكرانيا. غير أن هذه الفوائد المحتملة قد تعيقها أحداث الطقس المتطرفة المرتبطة بتغير المناخ، مثل موجات الجفاف

والفيضانات في المقابل، من المرجح أن تكون التأثيرات سلبية في المناطق الاستوائية والمناطق الجافة موسميًا، لاسيما بالنسبة للمحاصيل الحساسة مثل الحبوب. أما في حال تجاوزت درجات الحرارة الزيادة بمعدل 3 درجات مئوية، فإن التوقعات تشير إلى أن جميع التأثيرات ستكون سلبية، سواء على الإنتاج الزراعي أو الثروة الحيوانية أو صحة الإنسان[1].

1- تأثيرات تغير المناخ على مصادر توافر الغذاء:

تأثير تغير المناخ على الانتاج الزراعي: ارتبط تغير المناخ تاريخيًا بتحذيرات أطلقها العلماء منذ الثورة الصناعية، وذلك بعد ملاحظتهم لاختلالات بدأت تظهر في المنظومة المناخية نتيجة الارتفاع المتزايد في تركيز الغازات الدفيئة، الناتجة بشكل رئيسي عن أنشطة التصنيع والإنتاج. كما تبين وجود علاقة عكسية بين متغير كثافة الإنبعاثات حيث أنه بسيادته يؤدي إلى انخفاض في قمة الإنتاج الزراعي. وقد تزايدت هذه التحذيرات مع تفاقم أزمة التلوث البيئي الناتجة عن الممارسات البشرية غير المسؤولة، مثل قطع الغابات وإزالة الغطاء النباتي، الأمر الذي يؤدي إلى الإخلال بتوازن درجات الحرارة على سطح الأرض[2].

كما ساهم الاستخدام المفرط للمواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في القطاع الزراعي، والصيد الجائر، وسوء تنظيم عمليات التخلص من النفايات، في تفاقم التأثيرات السلبية على الأنظمة البيئية، سواء الطبيعية منها أو المُعدّلة بفعل الإنسان. وقد تجلت هذه التأثيرات في صور متعددة، منها تراجع كميات الموارد المائية، وانخفاض التنوع البيولوجي للحياة البرية والبحرية، وتغير أنماط الهجرة للكائنات الحية، وظهور مفهوم "الهجرة البيئية" كنتيجة مباشرة لتدهور الظروف المناخية والبيئية في مناطق معينة بالإضافة إلى ذلك، تأثر قطاعا الزراعة والثروة الحيوانية بشكل كبير، من خلال تراجع إنتاجية المحاصيل الزراعية والأعلاف

[1]- د/ اكرام طيطي. د/ زينب فريح، التهديدات البيئية والامن الغذائي، مجلة السياسة العالمية، المجلد (8) العدد (2) السنة 2024 ص489.

2- بُوعَرَاب رابح، فتح الله مسعودة، أثر التغييرات المناخية على الإنتاج الزراعي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية لفترة 1980، مجلة دراسة الاقتصادية والمالية ،جامعة الجزائر ،3 المجلة 15 ديسمبر 2022 ،صفحة 18،.

الحيوانية، ما ساهم بدوره في تقويض الأمن الغذائي العالمي وزيادة المخاوف المرتبطة بتوفّر الغذاء واستدامته[1]

تتجسد السياسة الزراعية في منظومة متغاملة من الإجراءات والتشريعات التي تستنوها الدولة بغية تحقيق أهداف محددات تتضمنها الخطط التنموية الزراعية.تُعد الزراعة من الركائز الأساسية للأمن الغذائي، وذلك من جانبين رئيسيين: الأول يتمثل في دورها المباشر في توفير الغذاء للاستهلاك البشري، والثاني في مساهمتها في خلق فرص العمل وتوليد الدخل، مما يُمكن الأفراد من تأمين احتياجاتهم الغذائية. غير أن تغير المناخ يُلقي بآثاره السلبية على كلا الجانبين، حيث يُؤثر سلبًا على الإنتاج الزراعي من جهة، ويُقلل من مستويات الدخل، لا سيما في الدول النامية في قارتي آسيا وإفريقيا، حيث يعتمد عدد كبير من السكان – يُقدَّر بنحو ثلاثة أرباع سكان العالم – على الزراعة كمصدر أساسي للعيش. [2]

فإن محاولة الإصلاح الزراعي التي قامت بها البلدان العربية والإفريقية والاسياوية ومختلف السياسات الزراعية لم تحقق النتائج المرجوة للنموذج بالتنمية الزراعية العربية والتقليص للفجوة الغذائية ويُعد هؤلاء السكان من الفئات الأكثر هشاشة أمام تهديدات تغير المناخ، فهم الأكثر تعرضًا لحالات انعدام الأمن الغذائي نتيجة تأثر مصادر الغذاء بشكل مباشر بتغيرات المناخ. ويتضح أن تأثر المحاصيل الزراعية بهذه التغيرات يُمثل عاملاً حاسمًا في مسألة توفر الغذاء، إذ من المرجح أن تتسبب الظواهر المناخية المتطرفة في تلف المحاصيل، وإن كان تأثيرها يختلف من إقليم إلى آخر حسب طبيعة المناخ والظروف البيئية[3].

ويُعزى هذا التلف إلى التغيرات التي تطال عناصر البيئة الحية وغير الحية، مثل التربة، والهواء، والماء، ما يؤدي بدوره إلى تفشي أمراض زراعية مختلفة وانتشار الآفات مثل الحشرات والبكتيريا الضارة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، ما أشارت إليه تقارير حكومية في

1- د/ اكرام طيطي. د/ زينب فريح، المرجع السابق، ص490.

2-د/ حوشين ابتسام، السياسة الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي مجلة الإدارة والتنمية للبحث والدراسات، العدد 6، صفحة 102

3-فاتح حركاتي، السياسة الزراعية العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الدراسات المالية والمحسابية، جامعة محمد خيضر بسكرا الجزائر، العدد 7 سنة 2016 صفحة 450.

بنغلاديش عام 2005، حيث أدى ارتفاع درجات الحرارة بمعدل 4 درجات مئوية إلى انخفاض إنتاج الأرز بنسبة 30%، وإنتاج القمح بنسبة 50%. وتشير التوقعات المستقبلية إلى احتمال انخفاض إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية الأساسية للأمن الغذائي بحلول عام 2030، إذا ما استمرت التغيرات المناخية بوتيرتها الحالية[1]

2-تأثير التغير المناخي على التنوع البيولوجي:

يطلق مصطلح النظام البيئي على تجمعات كائنة حية من نباتات وحيوانات وميكروبات تعيش في بيئة واحدة وتتفاعل مع بعضها البعض. فيُعد التنوع البيولوجي من أبرز الموارد الطبيعية التي تساهم بشكل فعّال في تعزيز قدرات الدول على تحقيق أمنها الغذائي وتوفير سبل العيش الكريم لسكانها. إلا أن هذا التنوع يتعرض لضغوط متزايدة نتيجة التغيرات المناخية، إذ تؤثر هذه الأخيرة على قدرة الكائنات الحية على التكيف مع التحولات البيئية، مما يؤدي إلى انخفاض أعدادها أو انقراضها في بعض الحالات. وتكمن خطورة هذا التأثير في أن بعض الكائنات قد لا تتمكن من التعايش مع هذه المتغيرات، أو تفتقر إلى الوسائل التي تمكّنها من النجاة في بيئة متغيرة، وهو ما ينعكس سلبًا على الإنسان من خلال تهديد مصادر رزقه، وأمنه الغذائي، ومياهه النقية[2].

وقد أشار الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان، في تقريره الصادر سنة 2005 تحت عنوان *"في جو من الحرية أفسحه للجميع"*، إلى أن من بين أبرز القضايا المثيرة للقلق فقدان التنوع البيولوجي بمعدلات غير مسبوقة، سواء داخل الدول أو على مستوى العالم. وأكد أن هذا الفقدان لا يشكّل تهديدًا بيئيًا فحسب، بل يتعدى ذلك ليضر مباشرة بحقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الصحة، والحق في العمل، والحصول على مياه شرب نظيفة، فضلاً عن إضعاف قدرة المجتمعات على مواجهة الكوارث الطبيعية. بالتالي، فإن التأثير السلبي

1-زبيري وهيبة، التهديدات البيئية واشكالية بناء الامن الغذائي، مذكرة نيل شهادة الماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2 السنة 2014/2013 ص79

2- سيد أمين عامر، التنوع البيولوجي وانعكاسته على تغيير المناخ نحو بداء للحلول الطبيعية، أوراق السياسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، صفحة 4.

للتغيرات المناخية على التنوع البيولوجي لا يُعتبر مجرد قضية بيئية، بل هو أيضًا تحدٍ إنساني وتنموي يتطلب تدخلًا عاجلًا وسياسات فعالة للحفاظ على هذا المورد الحيوي[1]

تُعد العلاقة بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ علاقة متبادلة ومعقدة، حيث يؤثر كل منهما في الآخر. فمن جهة، يشكل تغير المناخ تهديدًا كبيرًا للتنوع البيولوجي، إذ يُسهم في اضطراب النظم البيئية ويؤدي إلى تسارع معدلات الانقراض، وتغير مواعيد التكاثر، بالإضافة إلى تحولات في طول مواسم النمو لدى العديد من الكائنات الحية. كما يعتبر تلوث البحر بنيفايات البلاستيكية من أكبر التحديات التي تواجه النظم البيئية البحرية وتنوعها البيولوجي. ومن جهة أخرى، يمكن للتنوع البيولوجي أن يلعب دورًا مهمًا في التخفيف من آثار تغير المناخ، من خلال تعزيز مرونة النظم الإيكولوجية ودعم قدرتها على التكيف مع التغيرات البيئية[2].

ومن الأمثلة البارزة على فقدان الأنواع بسبب التغير المناخي، الضفدع الذهبي الذي لم يُشاهد منذ عام 1988، ويُعتقد أنه انقرض بالفعل، مما يجعله أحد أوائل الضحايا الواضحين لهذه الظاهرة، حيث يؤدي تغير المناخ إلى زيادة الضوابط صفائح الأنهار الجليدية القطبية. الأمر الذي ينعكس على سكان هذه المنطقة بتدمير موائلها البيئية وإنقراض الكثير من الثديات والطيور التي تعيش فيها. مثل الدب القطبي، وفيل البحر، والفقمة، التي تعتمد على الجليد للتكاثر والراحة والتغذية. بالتالي، فإن الحفاظ على التنوع البيولوجي لا يساهم فقط في حماية الأنواع، بل يُعد أيضًا جزءًا أساسيًا من استراتيجيات مواجهة تغير المناخ، لما له من دور في دعم استقرار النظم البيئية ومرونتها في مواجهة التغيرات[3]

ثانيا: الكوارث الطبيعية واشكالية توافر الغذاء

1- زبيري وهيبة، نفس المرجع السابق ص81

2- سيد أمين عامر، مرجع سابق ص5.

3- عماري حورية، دكتوراه الطور الثالث، اثر تهديدات تغير المناخ على الامن البيئي، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية الحقوق و العلوم السياسية ص53

تؤدي الكوارث الطبيعية الناتجة عن التغيرات المناخية، مثل الفيضانات والجفاف والأعاصير، إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على توفر الغذاء، وقد أصبحت هذه الكوارث أكثر تكرارًا وحدّة خلال العقود الأخيرة، مما يجعلها من أبرز التهديدات للأمن الغذائي. فعلى المستوى المباشر، تتسبب الفيضانات في إتلاف وتدمير المحاصيل الزراعية، وغرق الحيوانات ونفوقها، إضافة إلى إتلاف خزانات المياه المستخدمة في الري أو الشرب. كما تتسبب في تلوث مصادر المياه، بما في ذلك المياه المستخدمة في إنتاج وتحضير الغذاء، مما يؤثر على جودته وسلامته[1].

أما التأثيرات غير المباشرة، فتشمل تضرر البنى التحتية مثل الطرق، مما يؤدي إلى انقطاع سلاسل التوريد وصعوبة نقل المواد الغذائية من أماكن الإنتاج إلى الأسواق. كما تؤدي إلى تعطل الآلات والمعدات المستخدمة في العمليات الزراعية، بالإضافة إلى انقطاع خدمات الكهرباء والاتصالات، وهو ما يعيق عمليات التخزين والمعالجة والتوزيع[2].

يتوقع الخبراء الدوليين أن تبرز في العالم خلال السنوات القادمة بوجود هجران سكاني نتيجة تظاهر الظروف المناخية والبيئية من جل دول العالم. تشير التقارير إلى أنه قد يحصل عدد اللاجئين نحو 50 مليون خلال السنوات القليلة القادمة. بينها تقرر صليب الأحمر عن الكوارث الطبيعية عام 1999 الذي ورد فيه أن الكوارث الطبيعية لعام 1998 أدت إلى ارتحال عدد من اللاجئين أكبر مما تسببت فيه الحروب والصراعات المزلحة في نفس السنة. علاوة على ذلك، قد تتسبب هذه الكوارث في وقوع خسائر بشرية من قتلى وجرحى، مما ينعكس سلبًا على اليد العاملة المتوفرة في القطاعات الزراعية والغذائية، ويؤدي بالتالي إلى انخفاض الإنتاج الغذائي سواء على المستوى المحلي أو العالمي[3] , تشكل الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل، الأعاصير، الفيضانات والجفاف، تهديدًا مباشرًا للأمن الغذائي في مختلف أنحاء العالم. ففي أوقات الأزمات، يُعد توفير الغذاء الكافي والمغذي من أكبر التحديات التي تواجه الحكومات والمنظمات الإنسانية. ولا يقتصر مفهوم الأمن الغذائي خلال الكوارث على مجرد

1-زبيري وهيبة، نفس المرجع ، ص29.

2 زبيري وهيبة، نفس المرجع، ص83

3- زبيري وهيبة، نفس المرجع، ص83

توفر الغذاء، بل يشمل أيضًا استدامة سلاسل التوريد، وضمان الوصول إلى الغذاء، بالإضافة إلى قدرة المجتمعات على التكيف مع الأزمات. برز مفهوم الأمن الغذائي بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة الحاجة إلى تعزيز الأنظمة الغذائية لتفادي المجاعات. ففي سبعينيات القرن الماضي، أقرت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) بأهمية الأمن الغذائي باعتباره حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان. ومع تزايد الكوارث الطبيعية في العقود الأخيرة، تطورت السياسات الإنسانية لتشمل استراتيجيات مستدامة تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي في أوقات الطوارئ. [1]

الفرع الثاني: التهديدات البيئية غير الطبيعية (تلوث البيئة) و اشكالية توافر الغذاء

ان من طبيعة التلوث البيئي انه تهديد عابر للحدود,تواجه الأرض والبيئة في الوقت الراهن مجموعة من التحديات الجسيمة التي تهدد توازنها واستدامتها. ومن أبرز هذه التحديات التغير المناخي، الذي يُعد أحد أخطر القضايا البيئية في عصرنا الحديث. فالارتفاع المستمر في درجات الحرارة العالمية، الناتج عن انبعاث كميات متزايدة من الغازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان، يؤدي إلى اضطرابات واضحة في أنماط المناخ. وتتمثل هذه الاضطرابات في زيادة تواتر وحدة الكوارث الطبيعية، كالجفاف والفيضانات، مما يُسفر عن خسائر فادحة سواء في الأرواح أو في الموارد الطبيعية[2].

التلوث البيئي يمثل بدوره تهديدًا مباشرًا للبيئة وصحة الإنسان. فتلوث الهواء والماء والتربة بفعل الأنشطة الصناعية والزراعية يشكل خطرًا مستمرًا، حيث تؤدي المواد الكيميائية السامة والنفايات الصناعية إلى تدهور نوعية المياه، وتلوث الأراضي، وتفاقم الأزمات الصحية، فضلًا عن إلحاق أضرار جسيمة بالمواطن البيئية للكائنات الحية, تصبح الأغذية الملوثة

[1]– عماري حورية، نفس المرجع السابق ص51.

[2]– زبيري وهيبة مرجع سابق ص88.

إشعاعيا أكثر خطورة بالنسبة للأطفال وكبار السن وكذلك الأجنة حيث يحدث لها تشوهات نتيجة لحساسية الجنين من هذه الملوثات أثناء الحمل. [1]..

كما يُعد التدهور البيئي من القضايا المتصاعدة، ويشمل عدة جوانب، منها تآكل التربة، تدهور الغطاء الغابي، واستنزاف الموارد الطبيعية. تؤدي هذه الظواهر إلى تراجع القدرة الحيوية للبيئة على دعم أشكال الحياة المختلفة، مما يعرض الأنظمة البيئية لضغوط متزايدة. ويُسهم التوسع العمراني العشوائي في تفاقم الوضع، حيث يؤدي النمو السكاني والتوسع الحضري إلى إزالة مساحات واسعة من الغابات وتحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية وصناعية، فإن تلوث تربة يتسبب أمراض تنتج إما بملامسة التربة الملوثة أو تلوث المحاصيل المزروعة فيها وتسبب ذلك تحدياً للأمن الغذائي. [2].

وتبرز إدارة الموارد المائية كأحد أبرز التحديات التي تواجه العالم اليوم. فندرة المياه العذبة، نتيجة الإفراط في استهلاكها وتلوثها، تؤثر بشكل مباشر على حياة المجتمعات، وتحد من قدرتها على الزراعة والإنتاج الغذائي، مما يؤدي إلى أزمات مائية قد تتسبب في صراعات مستقبلية، يتأثر إنتاج الزراع المروي بتوقيت التدفقات المائية وحجمها، وتشير إحدى نتائج الدراسات التي تم التوصل إليها عبر سلسلة من المحاكاة للأوضاع المستقبلية إلى أن التدفقات المائية ستصبح أكثر تفاوتاً، مع عدم القدرة على التنبؤ بمواعدها.. [3]

وتُعد مشكلة النفايات، ولا سيما البلاستيكية منها، تحديًا بيئيًا متزايدًا. فالارتفاع المستمر في إنتاج النفايات غير القابلة للتحلل، مثل البلاستيك، يسبب تلوثًا واسع النطاق للبيئات البرية والبحرية، ويؤثر سلبًا على صحة الكائنات الحية والإنسان. فالجسيمات البلاستيكية المنتشرة

[1]– زرارقة عيسى، أثر تدهور بيئي على الحق في التنمية اطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت، 2022/2021 ص172.

[2]– زبيري وهيبة نفس المرجع السابق ص33.

2– فاطمة بكدي ، مرجع سابق، صفحة 129.

في الطبيعة تتسلل إلى السلاسل الغذائية، وتؤثر على جودة التربة والمياه، بل وتُعرض الحياة البرية لمخاطر نفوق متزايدة[1]

يُشكّل التلوّث البيئي، سواء أكان في التربة أو المياه أو الهواء بالاضافة الى التلوث النفطي في المياه ، تهديدًا جديًا للأمن الغذائي العالمي، لما له من آثار سلبية مباشرة على القطاع الزراعي. فالتلوّث يُؤثّر على نمو المحاصيل الأساسية مثل الأرز، القمح، الذرة وفول الصويا، كما يُقلل من قيمتها الغذائية، مما يُفاقم من حدة مشكلات التغذية في العديد من مناطق العالم. [2]

عندما تتسرب الملوثات، كالمعادن الثقيلة أو المبيدات الكيميائية، إلى مصادر المياه أو التربة الزراعية، فإنها تتراكم في أنسجة النباتات، ما يجعل المحاصيل غير صالحة للاستهلاك الآدمي. هذا لا ينعكس فقط على صحة الإنسان وسلامته الغذائية،. بل يؤثر أيضًا على نمو النباتات نفسها، ويُضعف الإنتاجية وجودة المحاصيل. وتزداد خطورة هذه الظاهرة في المناطق التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة المحلية، حيث يؤدي انخفاض الإنتاج إلى تقليص الإمدادات الغذائية، مما يرفع من نسب انعدام الأمن الغذائي، خاصةً لدى الفئات الهشة. وفي حين أن الفقراء يستهلكون كميات أقل من المياه والطاقة ويستهيمون بدرجة أقل في التلوث البيئي مقارنة بالاخرين. كما أن الضرر الناتج عن التلوث لا يقتصر على المحاصيل الزراعية فقط، بل يمتد إلى النظم البيئية الداعمة لإنتاج الغذاء، مثل التربة السليمة، والمياه النقية، والكائنات الحية الملقّحة للنباتات. فعلى سبيل المثال، يؤثر التلوث البحري سلبًا على المخزون السمكي، والذي يمثل مصدرًا أساسيًا للبروتين في العديد من المجتمعات الساحلية. كما أن تلوث الهواء يمكن أن يُضعف عملية التمثيل الضوئي في النباتات، من خلال الإضرار بأنسجتها، مما يُقلل من الإنتاجية الزراعية ويُضاعف من خطر نقص الغذاء[3]

1-بدر شاشا، طالب باحث بجامعة ابن الطفيل بالقنيطرة، المغرب https://www.alouatan24.com

2- زرارقة عيسى، مرجع سابق ، صفحة 92

.

3 - زرارقة عيسى نفس المرجع ص179

بناءً على ذلك، فإن التلوّث البيئي يمثل تحديًا متعدد الأبعاد، يهدد الأمن الغذائي العالمي من خلال إضعاف قدرة النظم البيئية على توفير الغذاء الكافي والآمن، مما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من مصادر التلوث وتعزيز ممارسات الزراعة المستدامة.

المطلب الثاني

الحماية الدولية المرصودة بين للأمن البيئي والامن الغذائي

أدرك المجتمع الدولي مبكرًا خطورة غياب الأمن الغذائي على حياة الإنسان وتأثيره في مختلف مجالاتها، خاصة في ظل تنامي الأزمات الغذائية التي اجتاحت العديد من بلدان العالم النامي. وقد تزايد هذا الوعي مع تعاظم التهديدات البيئية، وما تحمله من مخاطر مباشرة على الإنسان والطبيعة على حد سواء، الأمر الذي دفع العديد من الجهات الدولية إلى رفع صوتها مطالبة باتخاذ تدابير فعالة للتصدي لهذه الأخطار المتفاقمة.

ويُعزى هذا الاهتمام المتزايد إلى حقيقة مفادها أن أي تأثير سلبي يمس البيئة، لا بد أن تكون له انعكاسات مباشرة على الموارد الغذائية، ليس فقط للإنسان، بل لكافة الكائنات الحية التي تعتمد على توازن النظم البيئية لضمان بقائها واستمراريتها وعليه تناولت الجهود الدولية للحفاظ على الامن البيئي في الفرع الاول، ثم تطرقت الى الجهود الدولية للحفاظ على الامن الغذائي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الجهود الدولية للحفاظ على الامن البيئي

بدأت الجهود الدولية الرامية إلى حماية البيئة فهي مبدا الشامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسئولية من أجل البيئة. بشكل مبسط ومحدود قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، حيث بادرت عصبة الأمم، بالتعاون مع بعض الحكومات. إلى إبرام اتفاقيات دولية تهدف إلى الحد من تلوث البحار، خاصة التلوث الناتج عن السفن. ومع حلول عقد الأربعينات، وتحديدًا خلال الخمسينات، تم توقيع عدة اتفاقيات دولية تهدف إلى حماية

الأحياء المائية والحياة البرية. غير أن هذه الاتفاقيات لم تكن فعّالة بالشكل المطلوب، وذلك بسبب ضعف التزام الدول بالمصادقة عليها أو تنفيذ بنودها. ومن بين أبرز هذه الاتفاقيات، الاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحيتان لسنة 1946، والتي تُعد من المحاولات الأولى لتنظيم استخدام الموارد الطبيعية البحرية[1].

أصبحت حماية القيم البيئية وتحقيق التنمية المستدامة من أولويات العالمية. وقد شكّل عقد الستينات نقطة تحول محورية في تاريخ حماية البيئة على المستوى الدولي، حيث بدأ ظهور مجموعات كبيرة من الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية التي تناولت القضايا البيئية بشكل أكثر شمولًا وتنظيمًا. وقد أُطلق على هذا الإطار القانوني لاحقًا مصطلح" القانون البيئي."[2]

وساهمت العديد من المنظمات الدولية في تطوير هذا القانون، من خلال إبرام اتفاقيات ومعاهدات تهدف إلى مكافحة التلوث، وإرساء آليات لضمان التعويض عن الأضرار البيئية، فضلاً عن وضع قواعد لتسوية النزاعات ذات الطابع البيئي .وتشكل هذه الجهود مجتمعةً الأساس الذي انطلقت منه منظومة القانون الدولي البيئي الحديثة[3]

أنشأ المجتمع الدولي، من خلال أحد مؤتمرات الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة **(UNEP)**، ليكون أول هيئة تابعة للأمم المتحدة تُعنى بشكل مباشر بالقضايا البيئية. ومنذ تأسيس هذا البرنامج، شهدت الجهود الدولية في مجال حماية البيئة وتعزيز مبادئ التنمية **المستدامة** تطورًا ملحوظًا، تُوِّج بتبني مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الهامة، من أبرزها:

- اتفاقية التنوع البيولوجي،
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر،

[1]– د/بن النوي عائشة، الحوكمة البيئية العالمية كالية في تحقيق الأمن البيئي، مجلة الأستاذ للباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ،07 العدد 1 جوان 2022 صفحة 282.

[2]– م،د/ رياض أحمد خلف، الآلية القانونية الدولية لحماية البيئة ودورها في تحقيق تنمية المستدامة، مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية، المجلد 3 ، العدد 2، 2023، الصفحة 7.

3–د/ ليطوش دليلة، التفاعل بين الامن الغذائي و الامن البيئي و الحماية الدولية لهما، مجلة المعيار مجلد: 24 عدد: 51، كلية الحقوق تيجاني هدام جامعة قسنطينة 1 سنة

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[1].

وفي سياق الاهتمام الدولي بتقييم الأثر البيئي للنشاطات عبر الحدود، عُقد عام 1991 مؤتمر عالمي بمدينة إسبو في فنلندا، أسفر عن إبرام اتفاقية إسبو، التي أُدرجت ضمن إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة .وقد دخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ عام 1997، حيث تُلزم الدول الأطراف بإجراء تقييم للأثر البيئي لأي مشروع قد تكون له تأثيرات سلبية محتملة على دول أخرى. وبحلول عام 2014، كانت 44دولة قد صادقت على هذه الاتفاقية. وفي عام 1992، عُقدت قمة ريو دي جانيرو بالبرازيل، والتي اعتُبرت حدثًا مفصليًا في مسار التعاون الدولي من أجل البيئة. هدفت القمة إلى إعادة النظر في أنماط التنمية الاقتصادية العالمية، بما يراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية. وقد شكلت هذه القمة ذروة عملية طويلة بدأت في ديسمبر 1989، شملت مشاورات وتحضيرات موسعة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد أسفرت قمة الأرض عن تبني وثيقة مهمة تُعرف باسم جدول أعمال القرن 21، والتي تمثل توافقًا دوليًا رسميًا بشأن مبادئ التنمية المستدامة والتعاون البيئي. وقد استند هذا الجدول إلى الاعتراف بأن حماية البيئة تتطلب تضافر الجهود الدولية وتعاونًا عابرًا للحدود، داعيًا جميع الدول إلى تحمل مسؤولياتها المشتركة نحو مستقبل البشرية، من خلال تحسين إدارة النظم الإيكولوجية، وتعزيز أساليب استغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام [2]

تلعب المنظمات الدولية دوراً هاماً في مجال حماية البيئة، حيث تقوم بأنشطة متعددة من أجل تحقيق هذا الغرض. قامت بعض المنظمات الدولية المتخصصة بدور بارز في معالجة القضايا البيئية من خلال توفير آليات وآفاق تعاون متعددة الأطراف. من بين هذه المنظمات نذكر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة العمل الدولية ويتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة

[1]- د/ رياض أحمد خلف، مرجع سابق ص9

[1] -رياض أحمد خلف، المرجع نفسه، ص9

مهمة التنسيق بين أنشطة هذه المنظمات، إلى جانب تنسيق عمل الأجهزة والهيئات المتخصصة الأخرى لتفادي التكرار والازدواجية في المهام[1].

فعلى سبيل المثال منذ منتصف الستينات من القرن العشرين خسرت دولة الفلبين أكثر من 90% من ثرواتها الغابية وهذا نتيجة للإنتاج الغير مستدام للأخشاب وأدى ذلك إلى خسارة بيئية فادحة للتراث المشترك القيم جدا للفلبين والبشرية جمعاء، وعلى الصعيد الإقليمي، يُعتبر الاتحاد الأوروبي من أبرز الفاعلين في ميدان حماية البيئة، حيث أنشأ مجموعة من الهيئات واللجان المتخصصة التي مُنحت صلاحيات واسعة في هذا المجال. من بين هذه اللجان: اللجنة الفرعية لتلوث الهواء، اللجنة الخاصة بتلوث المياه، لجنة التخطيط الإقليمي الشامل، اللجنة المعنية بالمواقع الطبيعية والمعالم الأثرية، والمؤتمر الأوروبي لحماية الطبيعة. كما تشمل الجهود مؤتمرات أخرى مثل المؤتمر الأوروبي للسلطات المحلية والمجتمع المدني، والمؤتمر الوزاري الأوروبي حول البيئة، واللجنة الخاصة بالتنسيق حول القضايا البيئية، واللجنة المعنية بالبيئة والصحة.[2]

تجسد هذه الآليات إطارًا فعالًا للتعاون البيئي، وتسهم في بلورة سياسات بيئية منسقة تضمن حماية الموارد الطبيعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: الجهود الدولية للحفاظ على الامن الغذائي

أدرك المجتمع الدولي أهمية الحفاظ على الأمن الغذائي باعتباره ركيزة أساسية للاستقرار الإنساني، الأمر الذي دفعه إلى اتخاذ سلسلة من التدابير والجهود الدولية، من خلال عقد مؤتمرات، توقيع اتفاقيات، وإنشاء هيئات متخصصة تُعنى بهذه المسألة التي أصبحت من أولويات الدول، خاصة النامية والفقيرة منها.

من بين أهم الهيئات الدولية التي أعطت أهمية بالغة لمقترب بناء الأمن الغذائي نجد منظمة الأغذية والزراعة.. وتمثلت مهمتها في دعم إقامة عالم خالٍ من الجوع، حيث يحصل الناس، باستمرار، على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ، يتيح لهم حياة صحية ونشطة، في الحاضر

[2] د/بن النوي عائشة، مرجع سابق، صفحة 290

[3] زرارقة عيسى، مرجع سابق ص184

والمستقبل. تعود جذور إنشاء هذه المنظمة إلى سلسلة اجتماعات بدأت عام 1941، تمهيدًا لإبرام الاتفاقية الدولية للقمح. ومنذ ذلك الحين، شهدت المنظمة تطورات هامة، من أبرزها إطلاق حملة "التحرر من الجوع" سنة 1960، والتي هدفت إلى حشد الدعم السياسي والشعبي لمعالجة الأسباب الجذرية للجوع والحرمان من الغذاء[1].

وفي إطار هذه الحملة، تم الإعلان عن حق الإنسان في التحرر من الجوع، وهو إعلان جسّد التزامًا أخلاقيًا وإنسانيًا تجاه هذه القضية. كما أنشأت منظمة الفاو، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، هيئة الدستور الغذائي عام 1962، لوضع معايير دولية لضمان جودة وسلامة الأغذية.

في عام 1974، أصدرت المنظمة إعلانًا عالميًا بشأن استئصال الجوع وسوء التغذية، وفي عام 1976، أُنشئ برنامج التعاون الفني بهدف تعزيز مرونة المنظمة في الاستجابة للأزمات الغذائية الطارئة. كما عُقد مؤتمر الغابات العالمي الثامن في جاكرتا عام 1978 تحت شعار "الغابات للناس"، تأكيدًا على أهمية التنمية المستدامة للغابات ضمن جهود الفاو[2]

وفي عام 1992، تم توقيع أول اتفاقية عالمية بشأن صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وقد انضمت إليها أكثر من 150 دولة، في خطوة حاسمة نحو حماية الموارد الطبيعية وضمان الأمن الغذائي للأجيال القادمة

هناك أيضاً الأزمة المالية التي تعد من أسباب تواطئ الأمن الغذائي العالمي، يُعد الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية من الأولويات الأساسية لمجموعة البنك الدولي، نظرًا لدورهما الحيوي في ضمان الأمن الغذائي العالمي. تعمل المجموعة بالشراكة مع مختلف الأطراف على بناء نظام غذائي شامل يضمن توفير الغذاء للجميع، في كل مكان، وبشكل يومي. وتتمثل أبرز جهودها في تشجيع استخدام تقنيات الزراعة الذكية مناخيًا، واستصلاح الأراضي المتدهورة، وتطوير محاصيل أكثر قدرة على مقاومة التغيرات المناخية وأكثر غنى

1– د/قردانيز وافية، جهود منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، دائرة البحث والدراسات والقانونية والسياسية، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، صفحة ،363.

2–د،ليطوش دليلة، مرجع سابق ذكره ص734

من الناحية الغذائية، إلى جانب تحسين أنظمة التخزين وسلاسل التوريد بهدف الحد من فقدان الأغذية[1].

تعمل منظمة الأغذية والزراعة منذ نشأتها على وضع عشرات من الخطط والبرامج لمحاربة الجوع والمساهمة في تطوير استراتيجيات تخفيف من حدة الفقر، حيث تسعى لضمان حصول الأفراد على غذاء كافٍ ومغذٍّ بشكل منتظم، بما يضمن لهم حياة صحية ونشطة. وترتكز أهدافها على القضاء على الجوع وسوء التغذية، والحد من الفقر، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، من أرض وماء وهواء ومناخ وموارد وراثية، بما يخدم الأجيال الحالية والمقبلة. وتصدر المنظمة أيضًا مؤشر أسعار الغذاء، الذي يتابع شهريًا التغيرات في الأسعار العالمية لمجموعة من السلع الغذائية الأساسية[2].

أما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، فيركّز جهوده على مكافحة الفقر في المناطق الريفية، عبر العمل مع المجتمعات المحلية في البلدان النامية لتحسين إنتاجيتها، وزيادة دخلها، وتعزيز جودة حياتها. وقد تمكن الصندوق، خلال العقود الأربعة الماضية، من دعم نحو 483 مليون شخص من الفقراء في المناطق الريفية، من خلال برامج ومشاريع متنوّعة تناولت الأمن الغذائي والتغذوي من زوايا مختلفة، وسعت إلى بناء مجتمعات زراعية أكثر قدرة على التكيف والاستدامة [3].

1- طافر زهير، بوخزر ناصيرة، تدعيات الأزمة المالية على الأمن الغذائي العالمي، حوليات جامعة بشار، العدد و8 2010، صفحة 1.

2- د/قردانيز وافية، مرجع سابق ص364.

3-موقع الامم المتحدة #https://www.un.org/ar/global-issues/food

المبحث الثاني

الاقتصاد الاخضر كألية لدعم الامن الغذائي المستدام

في ظل التحديات البيئية والاقتصادية المتزايدة التي يواجهها العالم اليوم، أصبح من الضروري البحث عن نماذج تنموية بديلة تضمن استدامة الموارد الطبيعية وتحقيق الأمن الغذائي للأجيال الحالية والمستقبلية. ويُعد الاقتصاد الأخضر أحد هذه النماذج الواعدة، إذ يربط بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة من خلال تبني ممارسات إنتاج واستهلاك مسؤولة تساهم في الحد من التلوث، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتشجيع الابتكار في المجالات الزراعية والغذائية. ومن هذا المنطلق، يبرز الاقتصاد الأخضر كآلية فعّالة لدعم الأمن الغذائي المستدام، لا سيما في الدول التي تواجه تحديات متعددة تتعلق بندرة الموارد، وتغير المناخ، وتدهور النظم البيئية.

المطلب الأول

اهم اليات الاقتصاد الاخضر في تحقيق الامن الغذائي

ان التحول نحو الاقتصاد الأخضر يتطلب تغييرات جوهرية في طريقة عمل العديد من القطاعات، خاصة تلك التي تسهم بشكل كبير في تفاقم المخاطر البيئية واستنزاف الموارد الطبيعية. ويكمن التحدي في إعادة توجيه هذه القطاعات نحو اعتماد ممارسات مستدامة وإيجابية، توازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة

الفرع الأول: القطاع الزراعي

يرتبط الأمن الغذائي ارتباطًا وثيقًا بالقطاع الزراعي، إذ إن أي تحسين في هذا القطاع ينعكس إيجابيًا على توفير الغذاء واستدامته. فالزراعة ليست مجرد وسيلة للإنتاج، بل هي نشاط متعدد الأهداف يُمكنه أن يساهم بشكل فعّال في معالجة الأسباب العميقة لانعدام الأمن الغذائي، خاصة من خلال أنظمة الزراعة العضوية[1].

1-اسيا سعدان، مرجع سابق ص 177.

يعتبر القطع الزراعي من أهم المجالات التي تشهد نمواً في توظيف تقنيات الاقتصاد الأخضر نظراً لأهميته في تحقيق الأمن الغنائي وحماية الموارد الطبيعية والتقليل من التكلفة الإنتاجية والزيادة لعائد. تُعد الزراعة العضوية نموذجًا متكاملًا للإنتاج الزراعي، يقوم على مبادئ بيئية واقتصادية واجتماعية، ويعتمد على خمسة أصول رئيسية: الموارد الطبيعية، رأس المال الاجتماعي، رأس المال البشري، الموارد المادية، والتمويل. تسهم هذه الأصول مجتمعة في بناء قاعدة قوية من الموارد، تعزز قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات وتقلل من مسببات انعدام الأمن الغذائي على المدى الطويل[1].

وقد اعتبرت هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية، أن الزراعة العضوية تمثل نهجًا متكاملًا للحفاظ على سلامة النظم البيئية الزراعية، مع مراعاة الخصائص والاحتياجات المحلية. ويقوم هذا النهج على استخدام وسائل بيولوجية وميكانيكية بديلاً عن المدخلات الاصطناعية، ما يجعل الزراعة أكثر توافقًا مع الطبيعة، وأكثر قدرة على الاستدامة[2]

يشكل الاقتصاد الأخضر تحوّلًا جذريًا في المفهوم التقليدي للتنمية الاقتصادية، إذ يسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي متوازن يأخذ في الحسبان الأهداف البيئية، ويعزز الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية. في القطاع الزراعي على وجه الخصوص، يوفّر هذا النموذج فرصة حقيقية لتقليل الأثر البيئي الضار، مع الحفاظ على الإنتاجية، بل وزيادتها.

يساهم الاقتصاد الأخضر في تحفيز الابتكار الزراعي وتطوير تقنيات وممارسات حديثة توازن بين رفع المردودية الزراعية والحفاظ على الموارد الطبيعية. من أبرز هذه الابتكارات :

2– د/ ويداد غزلاني، دا/بوخميس سهيلة، الاقتصاد الأخضر في الجزائر بين متطلبات حماية البيئة ومقتضايات تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، المجلد 8 العدد 1 2023صفحة 555.

3–اسيا سعدان، مرجع سابق ص177

الزراعة المستدامة، واستخدام الذكاء الاصطناعي، الذي يتيح إدارة ذكية للموارد مثل المياه والأسمدة، ويُقلل من الهدر، ويزيد من فعالية الإنتاج.[1]

ويشترط هذا التحول إلى الزراعة الخضراء تغييرًا جوهريًا في النهج الزراعي التقليدي، وذلك من خلال تبنّي تقنيات مثل الري الذكي، عبر الاستثمار في أنظمة الري بالتنقيات التنقيط والرش المحوري لترشيد استهلاك المياه وزيادة كفاءة الري. والزراعة المحمية عبر توسيع في إنشاءات البيوت البلاستيكية والزراعة المحمية لزيادة الإنتاجية وتقليل استهلاك المياه. والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، ما يؤدي إلى تقليل الانبعاثات الكربونية وتحقيق كفاءة أكبر في استخدام الموارد. ولا تُعد هذه الخطوات تحسينات تقنية فقط، بل تمثل أساسًا لبناء نظام زراعي مستدام وشامل[2].

ورغم التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي، مثل الحاجة إلى استثمارات كبيرة وتوفير سياسات داعمة، إلا أن الفرص المتاحة في ظل الاقتصاد الأخضر تبقى واعدة. فالفوائد لا تقتصر على حماية البيئة، بل تمتد لتشمل تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الرفاه الاجتماعي، وتحقيق أمن غذائي طويل الأمد .ولهذا، فإن الاقتصاد الأخضر يعمل على تحسين خصوبة التربة والزيادة الإنتاجية خلال تقنيات الزراعة العضوية. والحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدام الأسميدة الحيوية والمكافحة البيولوجية للآفات والعامل على تطوير أصناف محاصيل مقاومة الجفاف والأمراض [3].

الفرع الثاني: ادارة المياه

تُعد المياه عنصراً أساسياً في حياة الإنسان والمجتمعات والنظم البيئية والاقتصاد العالمي، غير أن غياب الاهتمام الكافي والدعم السياسي اللازم قد أدى إلى سوء إدارتها،

---

[1]–م.مازن ابو قمر، الاقتصاد الاخضر و الابتكار الزراعي، تاريخ النشر 2024
https://alrai.com/article/10847158

2– د/ ويداد غزلاني، دا/بوخميس سهيلة ، مرجع سابق ص555.

[3]– نفس المرجع ص 562.

وضعف الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي. وهو ما يُنذر بحدوث أزمة مائية عالمية، يمكن أن تنعكس آثارها في شكل تدهور بيئي، وزعزعة للاستقرار السياسي، وتصاعد في الصراعات.

وتُفاقم هذه الأزمة عوامل عدة، من بينها النمو السكاني المتسارع، وزيادة معدلات الاستهلاك، والتغير المناخي، مما يجعل إدارة المياه تحدياً معقداً يؤثر بشكل مباشر على قدرة الدول على تحقيق أهداف التنمية البشرية.

وقد التزم المجتمع الدولي، في إطار أهداف الألفية الإنمائية، بخفض عدد الأشخاص المحرومين من المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015، مقارنة بمستواهم في عام 1990. ورغم التحديات، فقد نجح العالم في تحقيق هذا الهدف قبل خمس سنوات من الموعد المحدد، مما يعكس إمكانية التغيير الإيجابي حين يتوافر الالتزام السياسي والدعم الدولي الفعّال[1]

إن تعزيز الأمن الغذائي يتطلب تعزيز الأمن المائي العالمي. يعتمد مستقبل البشرية على المياه، فهي عنصر أساسي في القضاء على الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي الأخضر، وبناء مجتمعات أكثر عدلاً واستدامة. ومع ذلك، فإننا نواجه تحدياً خطيراً :المياه التي نعتمد عليها ليست كافية[2].

يعتبر الأمن المائي من أهم محددات الأمن الغذائي، ويعتبر الجفاف ونقص المياه المهدد الرئيسي للأمن الغذائي، حيث توشير تقديرات الأمم المتحدة في تقويمها لمصادر المياه وتنبؤاتها بالنمو السكاني على مستوى العالم إلى أن أكثر من 2.8 بليون نساء في 48 بلد يعانون من نقص المياه. تشير التقديرات إلى أن العالم سيواجه، بحلول عام 2030، فجوة بنسبة 40% بين الطلب على المياه والإمدادات المتاحة .وتزداد هذه الفجوة تعقيداً بسبب تغير المناخ، الذي تظهر آثاره بشكل رئيسي من خلال التغيرات في دورة المياه، مثل اشتداد الفيضانات والجفاف. ومن المتوقع أن تُكبد هذه الظواهر الاقتصاد العالمي خسائر تصل إلى 5.6تريليون دولار بحلول عام 2050. وتشير الدراسات إلى أن الإنتاجية الاقتصادية قد

[1] – د/جيهان سيد محمد مصطفى، تفعيل مساهمة الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة و الامن الغذائي (دراسة تطبيقية على مصر)، المجلد 12، العدد 3،ص85

[2]–اسيا سعدان، مرجع سابق ص179.

تنخفض بنحو 2.5نقطة مئوية في سنوات الجفاف الشديد في المقابل، لا تقتصر العلاقة بين المياه وتغير المناخ على التأثر فقط، بل إن خدمات المياه نفسها تسهم في تفاقم الأزمة المناخية، فهي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة، وتُطلق انبعاثات غازات دفيئة، خاصة في قطاع الصرف الصحي، الذي يُعد مسؤولًا عن حوالي 10%من انبعاثات الميثان الناجمة عن الأنشطة البشرية. [1]

تنطوي الاستدامة المائية على إيجاد التوازن الدقيق بين الاستخدامات المتعددة للمياه من قبل المجتمعات من جهة والحفاظ على النظم البيئي المائية التي نعتمد عليها من جهة أخرى. . لذلك، تُعد الإدارة الفعالة للموارد المائية عاملاً أساسياً في التكيف مع التغير المناخي والحد من انبعاثاته. فعلى سبيل المثال، يمكن للمياه أن تدعم التحول نحو الطاقة المتجددة، ومع ذلك لا يُستغل حالياً سوى 10%من إمكانات الطاقة الكهرومائية المتاحة. ومن خلال تحسين التخطيط، والاستثمار في البنية التحتية للمياه، وتحديث آليات التسعير والتقييم، وزيادة كفاءة استخدام المياه وتخزينها، يمكننا تعزيز القدرة على مواجهة الصدمات المناخية[2].

يرتكز اهتمام هذا المستوى على حماية النظم البيئية والتنوع البيولوجي بالشكل الذي يضمن ويساهم في توفير مياه نقية وسحية وهو ما يعد أساسياً لصحة الأفراد وتحسين جودة حياتهم. وتُعد الزراعة أبرز مستهلك للمياه، حيث تستهلك حوالي 90%من الموارد المائية العالمية، ويستأثر الري وحده بـ 70% من المياه العذبة .لذا، إذا كنا نطمح لإطعام 10 مليارات نسمة بحلول عام 2050، فلا بد من إيجاد طرق لإنتاج الغذاء باستخدام مياه أقل. ويتطلب ذلك إصلاحات جذرية في أنظمة المياه، وتحسين كفاءة استخدام المياه والطاقة في الزراعة. وتحمل الزراعة، باعتبارها ثاني أكبر مصدر لانبعاثات الغازات الدفيئة بعد قطاع الطاقة، دورًا حيويًا في التخفيف من آثار تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، يمكن لتقنيات مثل الري المتناوب بالغمر والتجفيف في زراعة الأرز—الذي يمثل وحده 11%من انبعاثات

1– د/ رزيقة غراب، اشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13 2015، الصفحة 57.

2– بوعلي اصالة، حملاوي حاميد، الاستدامة المائية ودورها في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر رؤى وحلول، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ،جامعة غالمة الجزائر، المجلد ،13 العدد ،2 سنة 2024 ص 133.

الميثان العالمية الناتجة عن الإنسان—أن تقلل استخدام المياه بنسبة 30%، وانبعاثات الميثان بنسبة 48%[1]

فإن تعزيز الأمن الغذائي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحقيق الأمن المائي العالمي، وهو ما يستدعي الاستثمار في التكنولوجيا المبتكرة التي تُسهم في رفع الإنتاجية، والحفاظ على الموارد المائية وحمايتها. ويشمل ذلك تطوير طرق فعالة لإعادة استخدام مياه الأمطار ومياه الصرف، بالإضافة إلى استحداث مصادر غير تقليدية للمياه، وتعزيز قدرات تخزين المياه وإعادة تغذية .طبقات المياه الجوفية

ويُعد ضمان تطبيق هذه الابتكارات بشكل سريع وفعّال خطوة حاسمة نحو تحسين الأمن المائي على مستوى العالم. وتكمن البداية الأساسية في إدارة المياه الزراعية، لما لها من صلة مباشرة بالأمن الغذائي .وتتطلب هذه الإدارة تطوير تقنيات فعّالة لمراقبة وتحكم كمي ونوعي باستخدام الموارد المائية، لتلبية الاحتياجات الزراعية المختلفة، من الري إلى سقي الثروة الحيوانية. وتبدأ هذه العملية من حصاد مياه الأمطار، مرورًا بإدارة مياه الري، وصولًا إلى الاستخدامات المتكاملة للمياه في الإنتاج الغذائي[2]

الفرع الثالث: الطاقات المتجددة

تكتسي الطاقات المتجددة أهمية بلغة في حياة البشر، وهي طاقات غير ناضبة ومتجددة باستمرار. فان الطاقات المتجددة من مصادر الطاقة النظيفة، وقد اعتبرها العديد من المفكرين الاقتصاديين وسيلة فعّالة للتخفيف من حدة ظاهرة الاحتباس الحراري، لما لها من دور في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة .ويؤكد هؤلاء أن إحلال مصادر الطاقة المتجددة محل الوقود الأحفوري يمكن أن يؤدي إلى تحولات إيجابية كبيرة في التوازن البيئي والمناخي.

غير أن هذا التوجه لا يحظى بإجماع؛ فهناك من يرى أن الطاقات المتجددة لا تزال غير مجدية اقتصاديًا، مشيرين إلى أن العالم لم يحقق بعد تطورًا تكنولوجيًا كافيًا يسمح

1- بوعلي اصالة، حملاوي حاميد ، مرجع سابق، ص 136

2-اسيا سعدان، مرجع سابق ص179-180

بالاعتماد عليها بنفس كفاءة الطاقات التقليدية المنافسة. بل ويذهب البعض إلى اعتبار أن لها أضرارًا بيئية لا يُستهان بها. [1]

يشير المصطلح إلى مصادر الطاقة التي تخلق ضرراً وتلوثاً أقل للبيئة من الوقود الأحفوري وتوفر بديلاً الموارد غير المتجددة التي يتم الحصول عليها من المصادر المستمرة والمتكررة في البيئة. ويستند هذا الرأي إلى عدد من النقاط، من أبرزها أن استغلال مصادر الطاقة المتجددة يتطلب مساحات شاسعة من الأراضي، تُقتطع غالبًا من المساحات الزراعية، مما قد يؤثر سلبًا على الأمن الغذائي .بالإضافة إلى ذلك، تُطرح مخاوف متزايدة بشأن النفايات الناتجة عن الألواح الشمسية، التي تحتوي على مواد سامة ومسرطنة مثل الكادميوم (Cd)، الرصاص (Pb) والكروميوم(Cr) ، والتي يمكن أن تتسرب إلى المياه الجوفية وتشكل خطرًا على صحة الإنسان والبيئة. [2]

وهكذا، تستمر الجدلية بين المؤيدين والمعارضين، بين من يرى في الطاقات المتجددة حلاً بيئياً واعداً، ومن يعتبرها تهديداً بيئياً خفياً يتطلب دراسة دقيقة وآليات أكثر استدامة في الإنتاج[3]

تستهلك سلسلة القيمة الزراعية والغذائية ما يقارب 30%من إجمالي الطاقة المتاحة عالميًا، حيث تُستخدم الطاقة في مختلف مراحل إنتاج الغذاء، من زراعة المحاصيل وتربية الأسماك والثروة الحيوانية، إلى تخزين الأغذية وتجهيزها ونقلها وتوزيعها، وصولًا إلى تحضيرها

1- د/إسمهان خاطر، دا/طارق خاطر، تحديات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتطوير الطاقات المتجددة بالجزائر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، جامعة باتنة 1 الحاج الخضر الجزائر، المجلد 6 العدد 1 جوان 2019 صفحة 144.

2- احمد مالكية، جميلة منيحل، الطاقات المتجددة في الجزائر كاستراتيجية للانتقال من الاقتصاد البني إلى الاقتصاد الأخضر، مجلة دراسات الاقتصادية الكيمية، جامعة الشيخ الشهيد العربي تبسة الجزائر جامعة فرحات عباس سطيف 1 الجزائر المجلد 9 العدد 1 2023 صفحة 91.

3- منصور قسوم، جزيرة معيزي، التحول نحو الاقتصاد الاخضر و الطاقات المتجددة في ضوء التجارب الدولية الرائدة،2021، مجلة دراسات في الاقتصاد و ادارة الاعمال، المجلد 4، العدد 2، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ص515

للاستهلاك.و اعتماد سكان المناطق الريفية على أنواع الوقود التقليدية في التدفئة والطهو له تأثيرات سلبية على صحة البيئة والسكان.[1]

.ولمواجهة هذه التحديات، يُعد التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة الخيار الأكثر واقعية واستدامة، وكذلك حسب نوع الدافع نحوه، والذي يميز البلدان المصادرة للوقود الأحفوري عن المستوردة له، معتمداً في ذلك على التقدم التكنولوجي والإرادة السياسية بهدف التحول التدريجي من الطاقة الأحفورية لصالح الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة بما يُمكن من الحفاظ على الأهداف الإنتاجية للقطاع الزراعي والغذائي. وتشمل هذه المصادر الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية، والطاقة الحيوية[2].

فإن الطاقة عنصر أساسي من عناصر الإنتاج ومن غير الممكن تصور تنمية اقتصادية بدون توفير مصادر الطاقة المناسبة. ويمكن لصناعة الطاقة المتجددة في إيطار الاقتصاد الأخضر أن تساهم بتنوع الاقتصاد ومن خلال توسيع فرص الوصول إلى الطاقة النظيفة, يمكن للجهات الفاعلة عبر سلسلة القيمة الزراعية والغذائية أن تنتج كميات أكبر من الغذاء بجودة أفضل، وتقلل من فاقد الغذاء، وتحسن سبل العيش والدخل في المجتمعات الريفية.

بالمجمل، تشكّل الطاقة المتجددة عنصرًا أساسيًا في تحقيق الأمن الغذائي، وتسهم في تحول النظم الزراعية والغذائية نحو مزيد من الاستدامة والتكيّف مع تغيّر المناخ[3]

المطلب الثاني

متطلبات وتحديات التحول الى اقتصاد اخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة

في إطار الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم التنمية، تكتسي الطاقات المتجددة أهمية كبرى على اعتبار دورها في الحفاظ على بقاء الموارد والثروات الطبيعية، كما أنها لا تؤدي إلى حدوث أي اختلالات في عناصر البيئة، إضافة إلى أنها تعد من الآثار الايجابية على

[1]– د/إسمهان خاطر، دا/طارق خاطر،مرجع سابق ص157.

[2]– احمد مالكية، جميلة منيحل، مرجع سابق ص90.

3– قادم فاطمة، التوجه نحو الاقتصاد الأخضر من خلال استغلال طاقات متجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المجلد2العدد 1 2023 صفحة99

البيئة، التقليل من حجم الآثار السلبية للطاقة التقليدية، كون الطاقة البديلة تمتاز بالنظافة بمعنى أنها صديقة للبيئة ولا ينجم عن استغلالها أي آثار جانبية.

تطرقت في الفرع الاول الى متطلبات و تحديات التحول الى اقتصاد اخضر, ثم الى علاقة الاقتصاد الاخضر بالتنمية المستدامة .

الفرع الاول: متطلبات و تحديات التحول الى اقتصاد اخضر

اولا: متطلبات التحول الى اقتصاد

يُنظر إلى الاقتصاد الأخضر على نطاق واسع باعتباره ضرورة حتمية، فرضتها حالة التدهور البيئي المتسارعة التي يشهدها كوكبنا. فقد فشلت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، إلى جانب الهيئات والوكالات والمنظمات البيئية، في وقف الأنشطة المسببة لهذا التدهور، مما جعل التحول إلى نموذج اقتصادي أكثر استدامة خيارًا لا مفر منه.

وفي هذا الإطار، أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2008مبادرة "الاتفاقية الخضراء العالمية الجديدة(*Global Green New Deal – GGND*) "، التي تدعو إلى تبني مجموعة من الإصلاحات العامة والسياسات التكميلية بهدف تسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، والانتقال من اقتصاد السوق التقليدي إلى اقتصاد يعزز النمو المستدام ويحافظ على التنوع البيولوجي، مع مكافحة الفقر المزمن في الوقت ذاته.

وقد جاءت هذه الاتفاقية كردّ فعل سياسي عاجل على الأزمة الاقتصادية العالمية آنذاك، وكانت من أوائل مخرجات مبادرة الأمم المتحدة للاقتصاد الأخضر[1]

تمتلك مفاهيم الاقتصاد الأخضر إمكانات واعدة في دعم خطابات الاستدامة الناشئة، ويمكن أن تُشكل إطارًا مرجعيًا يُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس للمناخ .ومع ذلك، لا يزال من الصعب تقييم فعالية السياسات المرتبطة بهذه المفاهيم، وقياس الدور التحويلي الذي يمكن أن تلعبه في دعم التحولات العالمية الجارية. ولتحقيق الأهداف

1–د. مهديد فاطمة الزهراء، د. تيتام دليلة، متطلبات التحول نحو الاقتصاد الاخضر بين النظرية و التطبيق، دراسة مجموعة من التجارب الدولية الرائدة، المجلة الجزائرية للاداء الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص8

المنشودة من الاقتصاد الأخضر، وضمان مسار ناجح نحو التنمية المستدامة والعمل المناخي المستمر، يصبح من الضروري اتخاذ مجموعة من الإجراءات الأساسية التي تُعتبر شروطًا ضرورية للتحول الفعّال نحو الاقتصاد الأخضر .وتشمل هذه الإجراءات إعادة هيكلة السياسات الاقتصادية والبيئية، تعزيز الشفافية في التخطيط، دعم الابتكار، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية الكفيلة بإدارة هذا التحول[1]

حتى يمكن تحقيق التحول الفعلي نحو الاقتصاد الأخضر، من الضروري توفير مجموعة من المتطلبات الأساسية، من أبرزها:

1. مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج، الاستهلاك، والاستثمار بما يتماشى مع مبادئ الاستدامة.
2. دعم التنمية الريفية بهدف التخفيف من الفقر في الأرياف، مع العمل على زيادة الموارد المتاحة لسكانها.
3. إدارة المياه بشكل مستدام، من خلال ضبط استخدامها، ترشيد الاستهلاك، والحد من مصادر تلوثها.
4. تعزيز الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة، وتبنّي إجراءات فعالة لرفع كفاءة الطاقة.
5. وضع استراتيجيات صناعية منخفضة الانبعاثات الكربونية، وتطبيق تكنولوجيات الإنتاج النظيف في المصانع الجديدة.
6. دعم وتطوير قطاع النقل الجماعي لتقليل الانبعاثات وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.
7. اعتماد أنظمة ذكية لتخطيط استخدامات الأراضي، وتشجيع أنماط البناء المستدام التي تراعي المعايير البيئية.
8. التعامل مع النفايات الصلبة البلدية بطرق مبتكرة، من خلال تدويرها أو تحويلها إلى مصادر طاقة نظيفة وصديقة للبيئة[2].

1-بوعلام مولاي، حسين عماري، مبادئ التنمية ومتطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر، الباحث الاقتصادي، المجلد 9، العدد 1، 2022، ص345

2-بطاهر بختة، عوادي مصطفى، عوادي عبد القادر، سبل تنمية الاقتصاد الأخضر ودورها في تعزيز الأمن الغذائي المستدام. مرجع سبق ذكره، ص261

ثانيا: تحديات التحول الى الاقتصاد الاخضر

يمثل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر تحدياً كبيراً، سواء على مستوى الدول أو العالم بأسره. فالدول، وخاصة النامية منها، تواجه صعوبات كبيرة في توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الخضراء، نظراً لارتفاع كلفتها والحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة، في ظل محدودية مصادر التمويل المتاحة. كما تعاني هذه الدول من نقص في الخبرات والكفاءات، سواء في القطاعين الحكومي أو الخاص، وهو ما يعيق قدرتها على تبني السياسات الخضراء وتنفيذها بشكل فعّال. يضاف إلى ذلك الافتقار إلى المعلومات والمعرفة الدقيقة حول فوائد الاقتصاد الأخضر، الأمر الذي يؤثر سلباً على مستوى الوعي والدعم الشعبي والسياسي اللازمين لإنجاح هذا التحول[1].

ومن بين التحديات أيضاً، نقص الموارد الأساسية مثل الطاقة المستدامة، وضعف القدرة التصنيعية اللازمة لبناء بنى تحتية متطورة وصديقة للبيئة كما أن الاقتصادات الخضراء تتطلب تغييرات جذرية في أنماط الحياة والاستهلاك، وهو ما قد لا تكون بعض الدول مستعدة له، سواء من الناحية الثقافية أو الاقتصادية. وكذلك التراجع السريع في الموارد الطبيعية وتسارع التغير البيئي. من جراء الحاجة الملحة إلى الغذاء والوقود كل هذه التحديات تجعل من الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر مساراً معقداً، يتطلب تعاوناً دولياً، وجهوداً حثيثة على المستويات كافة[2].

يواجه التحول نحو الطاقة النظيفة اي الاقتصاد الأخضر العديد من التحديات، التي لا تقتصر على دولة بعينها، بل تشمل معظم الدول، بما فيها الدول العربية. وتتمثل أبرز هذه التحديات في غياب التخطيط المحكم على مستوى السياسات التنموية، إضافة إلى التحولات العميقة في سوق العمل، حيث تؤدي زيادة الوظائف في بعض القطاعات إلى تراجعها في أخرى، لا سيما في المرحلة الانتقالية، ما يسهم في تفشي البطالة، خاصة بين فئة الشباب[3].

2- صالح حامد محمد حسنين، مرجع سابق ص494

3-د/ محمد بلفضل مرجع سابق صفحة 85.

1 [3]- د/ويداد غزلاني، د/بخوميس سهيلة ،مرجع سابق صفحة 556.

كما قد تنشأ سياسات حماية وحواجز فنية جديدة أمام التجارة، مما يعيق التكامل الاقتصادي. وتظل معدلات الفقر مرتفعة في المنطقة العربية، حيث يعاني نحو 70 مليون شخص من الفقر، ويفتقر أكثر من 45 مليون إلى خدمات صحية ملائمة ومياه نظيفة، فضلاً عن ضعف كفاءة استخدام المياه العذبة والطاقة. ويُعدّ خيار الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر خيارًا مكلفًا، وقد لا يؤدي بالضرورة إلى مكاسب اقتصادية وبيئية متساوية، بل قد يؤثر سلبًا على تحقيق أهداف إنمائية أخرى. وتُقدّر تكلفة التدهور البيئي في الدول العربية بحوالي 95 مليار دولار سنويًا، أي ما يعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي. لذا فإن نجاح الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في السياق العربي يتطلب مراعاة هذه التحديات والمعوقات ضمن إطار إقليمي متكامل يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد[1]

ومن بين هذه التحديات نذكر منها:

- تحقيق أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة :من خلال تشجيع المستهلكين والمنتجين على احترام الجوانب البيئية والاجتماعية للمنتجات والخدمات طيلة دورة حياتها.

- بناء مجتمع المعرفة :عبر نشر المعلومات، وتعزيز التربية والتكوين مدى الحياة، ودعم البحث العلمي، بما يعزز من التنافسية والابتكار.

- مواجهة تحديات التغير المناخي والطاقة :من خلال ترشيد استهلاك الموارد، وتطوير الطاقة المتجددة، والتكيف المناخي وفق خصوصية الأقاليم.

- تبني وسائل نقل مستدامة :عن طريق تعزيز وسائل النقل الموجه والمتكامل، والحد من التنقل غير الضروري، وتطوير أنظمة تنقل نظيفة ومبتكرة.

- الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية :من خلال تطوير المعرفة، والاعتراف بأهمية هذه الموارد في تلبية الحاجات الأساسية ودعم الاقتصاد الأخضر.

2- د. مهديد فاطمة الزهراء، د. تيتام دليلة مرجع سابق، ص ص 10-11

– تحسين الصحة العامة والوقاية :بالاهتمام بجودة الهواء والمياه والتربة، وخفض التلوث والضوضاء، ومعالجة الفوارق الاجتماعية المرتبطة بالبيئة[1].

الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد الاخضر بالتنمية المستدامة

يُعد مفهوم الاقتصاد الأخضر منظوراً جديداً يعكس الترابط الوثيق بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي. فهو لا يُمثل بديلاً عن التنمية المستدامة، بل يُعزز التكامل بين أبعادها المختلفة، ويفسح المجال لحشد الجهود والدعم اللازمين لتحقيقها. ويقوم الاقتصاد الأخضر على مبدأ الفصل بين النمو الاقتصادي من جهة، وبين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية السلبية من جهة أخرى، من خلال زيادة الاستثمارات في القطاعات الخضراء، مدعومة بإصلاحات شاملة على مستوى السياسات[2].

ان الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة للجزء من الكل. إذ يمثل الاقتصاد الأخضر البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى جانب البعد الاقتصادي والاجتماعي. فتُسهم الاستثمارات، سواء العامة أو الخاصة، في إعادة هيكلة النظم الاقتصادية والمؤسسات والبنى التحتية، بما يتيح تبني أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة، ويزيد من مساهمة القطاعات الخضراء في الاقتصاد. كما يُقضي هذا التحول إلى خلق وظائف خضراء لائقة، وتقليل الاعتماد على الطاقة والموارد في عمليات الإنتاج، والحد من التلوث والنفايات، إضافة إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وبهذا، يُمثل الاقتصاد الأخضر آلية فعالة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، والمساهمة في القضاء على الفقر، وتحسين جودة الحياة[3].

يرتبط الاقتصاد الأخضر ارتباطًا وثيقًا بمفهوم التنمية المستدامة، إذ يشترك كلاهما في السعي لتحقيق النمو الاقتصادي ضمن إطار يحافظ على البيئة ويعزز العدالة الاجتماعية. ومن المتوقع أن يولد الاقتصاد الأخضر قدرًا من النمو والوظائف يماثل أو يزيد عن السيناريو نهج العمل المعتاد الحالي ويفوق توقعات الاقتصادية على الماديين المتوسط والطويل ويعتمد

1– بطاهر بختة، عوادي مصطفى، عوادي عبد القادر، مرجع سابق، ص262

2–عيسى معزوزي جهاد بن عثمان، مرجع سابق، ص141–142

3– د/أمينة بديار، د/محمد توفيق مزيان، مرجع سابق، ص311،

الاقتصاد الأخضر في تحقيق أهدافه على مبادئ التنمية المستدامة، التي تمثل الإطار العام والشمولي الذي يُمكّن من توجيه السياسات الاقتصادية نحو مزيد من الكفاءة والعدالة البيئية. وتستند فلسفة الاقتصاد الأخضر إلى الاستخدام الرشيد والفعّال لمصادر الطاقة المتجددة، وتبني التكنولوجيا النظيفة، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد. [1]

بالإضافة إلى دعم ممارسات إعادة التدوير، والحفاظ على التنوع البيولوجي. كما يركز هذا النموذج الاقتصادي على تطوير القطاعات الخضراء، مثل الطاقة المتجددة، والزراعة العضوية، والنقل المستدام، وإدارة النفايات، وغيرها من المجالات التي تُعزز من قدرة المجتمعات على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية، بما يخدم أهداف الاستدامة الشاملة يحقق الاقتصاد الأخضر عددًا من الحلول المهمة في سياق التنمية المستدامة ويهدف أيضًا إلى تحقيق ازدهار اقتصادي وأمن اجتماعي، ويتمثل هذان الهدفان في الوصول إلى ما هو مراد من التنمية الاقتصادية التي لا تبغي على موارد البيئة، وإيجاد وظائف للفقراء وتحقيق المساواة الاجتماعية، ويمكن القول بأن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر وتنمية مستدامة هي علاقة تكاملية. [2]

1- د/محمد بلفضل، مرجع سابق ص 86

2- دنيا مورسلي، سامية عصنين، مرجع سابق صفحة 155

خلاصة: الفصل الثاني

يعد التهديد البيئي بمختلف أبعاده من أبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي المستدام في العصر الحديث. فقد ساهمت التغيرات المناخية، وندرة الموارد الطبيعية، وتلوث المياه والتربة والهواء، وتزايد الكوارث الطبيعية، في إضعاف قدرة النظم الزراعية على الإنتاج والاستمرار، مما أدى إلى تراجع كميات الغذاء المتوفرة وارتفاع تكاليفه، وأثر سلبًا على جودة المحاصيل وسلامتها. كما تسبب التدهور البيئي في تعطيل سلاسل الإمداد الغذائي، وزيادة هشاشة المجتمعات الريفية التي تعتمد بشكل مباشر على الزراعة لتأمين غذائها ومعيشتها.

في ظل هذه التحديات، أصبح من الضروري تبني نماذج تنموية جديدة تضمن استدامة الموارد وفعالية استخدامها، وهنا يبرز الاقتصاد الأخضر كأحد أبرز الحلول الممكنة. إذ يقوم على إعادة توجيه السياسات الاقتصادية والبيئية نحو تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، من خلال تطوير تقنيات زراعية صديقة للبيئة، وتحسين كفاءة استخدام المياه والطاقة، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتوسيع الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة. كما يُعزز من قدرات المجتمعات الزراعية على التكيف مع التغيرات المناخية، ويُسهم في الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية .

إضافة إلى ذلك، فإن الاقتصاد الأخضر يدعم النُظم الغذائية المحلية والممارسات الزراعية المستدامة التي تحافظ على خصوبة التربة، وتحسن إدارة الموارد المائية، وتقلل من استخدام المبيدات والمواد الكيماوية الضارة. وهو بذلك يساهم بشكل مباشر في تحقيق الأمن الغذائي من خلال توفير غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ للأجيال الحالية والمستقبلية، مع الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها هذا الأمن.

الخاتمة

الخاتمة:

مع تزايد التهديدات البيئية والتغيرات المناخية التي تعصف بالعالم اليوم، أصبح من الضروري إعادة النظر في النماذج الاقتصادية التقليدية التي أثبتت محدوديتها في تحقيق الأمن الغذائي وحماية الموارد الطبيعية. إن ما يشهده العالم من تقلبات مناخية، وندرة في الموارد، وارتفاع في أسعار المواد الغذائية، إلى جانب توسّع الفقر والفجوة الاجتماعية، قد دفع المجتمع الدولي إلى التفكير في بدائل تنموية جديدة أكثر استدامة وعدالة، كان في طليعتها الاقتصاد الأخضر.

يعدّ الاقتصاد الأخضر خيارًا استراتيجيًا يهدف إلى التوفيق بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، مع التركيز على تقليل التلوث، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، ودعم الابتكار البيئي. وقد أصبح واضحًا أن هذا النموذج الاقتصادي يشكل إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، إذ يسهم في تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي، وتطوير تقنيات زراعية نظيفة، وزيادة القدرة على مواجهة التغيرات المناخية التي باتت تؤثر بشكل مباشر على إنتاج الغذاء وجودته وتوزيعه.

في إطار الاقتصاد الأخضر، لا يقتصر الأمن الغذائي على مجرد توفر الغذاء، بل يمتد ليشمل إمكانية الوصول إليه بشكل عادل، واستخدامه بطرق تغذوية وصحية، وضمان استقراره في مواجهة الأزمات. ويبرز هنا الدور الحاسم للسياسات العامة المتكاملة التي تأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان أمن غذائي شامل ومستدام.

من جهة أخرى، لا يمكن التغافل عن تأثير العوامل المناخية والبيئية المباشرة على الأمن الغذائي، حيث يؤدي ارتفاع درجات الحرارة، وتغير نمط الأمطار، وازدياد الكوارث الطبيعية، إلى تقليص المساحات الزراعية، وتدهور التربة، ونقص المياه، وكلها عناصر تؤثر سلبًا على الإنتاج الزراعي، وبالتالي على الأمن الغذائي. وتُعدّ المناطق الريفية والفقيرة الأكثر تضررًا، نظراً لضعف قدرتها على التكيّف، وغياب البنى التحتية والموارد اللازمة لمواجهة هذه التغيرات.

وإذا كانت التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الإنسان والبيئة والاقتصاد، فإن الاقتصاد الأخضر يمثل الوسيلة التطبيقية للوصول إلى هذا التوازن، بشرط أن يكون التحول إليه مدعومًا بسياسات فعالة، وتخطيط استراتيجي بعيد المدى، وتعزيز البحث العلمي والابتكار، وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية. كما ينبغي أن تراعي السياسات الزراعية والغذائية الشمول والعدالة، بما يضمن استفادة الفئات الهشة، وتمكين صغار المزارعين، وتحسين سبل عيش سكان المناطق الريفية، وتحقيق تكامل حقيقي بين الأمن الغذائي والحفاظ على البيئة.

*** أهم النتائج المتوصل إليها:**

-إن الأمن الغذائي المستدام في ظل الاقتصاد الأخضر يعد نموذجا جديدا، بل هو مشروع يهدف إلى تحقيق أمن غذائي مستدام .

– قد يوجه هذا التوجه تحديات جسيمة، فإن الإمكانيات المتاحة، سواء من حيث التكنولوجيا، أو الموارد، أو الوعي المجتمعي المتزايد.

– تفتح آفاقًا واعدة نحو بناء عالم أكثر عدالة بيئية وغذائية، فالرهان المستقبل يكمن في قدرتنا على تفعيل هذا التحول الأخضر بطريقة تضمن الأمن الغذائي، وتصون البيئة، وتضع الإنسان في صلب العملية التنموية.

*** أهم المقترحات:**

– العمل على تجسيد سياسة الاقتصاد الاخضر، فعلى الرغم ما يقدمه الاقتصاد الأخضر من حلول ومنافع، فإن هناك العديد من التحديات التي تعرقل تحقيق أهدافه

– العمل على دعم التمويل، ودعم الكفاءات التقنية، وانعدام الإرادة السياسية في بعض السياقات، تظل من أبرز العوائق أمام تحقيق وتجسيد الاهداف.

– العمل على دعم القطاع الخاص، والمجتمع المدني، وهو ما لا يتوفر دائمًا بسبب اختلاف الأولويات وغياب التنسيق في سبيل تحقيق الهدف.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

- ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية، الجزائر، 2015.
- شادي خليفة الجوارنة، إقتصاديات البيئة من منظور إسلامي، ط 1، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.
- عبد الجبار محسن ذياب الكبسي، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية خلال العقد الأول من القرن الـ 21.
- عبد الحكيم ميهوبي، التغيرات المناخية الأسباب، المخاطر ومستقبل البيئة العالمي، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.
- عبد المجيد قدي وآخرون، الإقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة، دار رسلان، دمشق سوريا، 2014.

ثانياً: الرسائل الجامعية

1- أطروحات الدكتوراه:

- كينة عبد الحفيظ، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2021/2020.
- عماري حورية، دكتوراه الطور الثالث، اثر تهديدات تغير المناخ على الامن البيئي، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية الحقوق و العلوم السياسية ص53
- فاطمة بكدي، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من المنظور التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد البيئة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.
- زرارقة عيسى، أثر تدهور بيئي على الحق في التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت، 2022/2021 ص172.

1- رسائل الماجستير:

- مرياح فاطمة الزهراء، سوء التغذية لدى المتمدرس وعلاقته بالتحصيل الدراسي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص الصحة والتكيف الدراسي، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة وهران، سنة 2012/2011.
- سحانين الميلود، التكنولوجيا النظيفة ودورها في حماية البيئة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.

3- مذكرات الماستر:

- الأمن الغذائي العالمي الاستراتيجيات والتهديدات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2019/2018.
- بوعلام زاهيرة، الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الجزائر، دراسة تحليلية، مذاكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بالحاج بوشعيب، عين تموشنت.
- بسمة حجام، العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة (1980–2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2020/2019.
- زبيري وهيبة، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، السنة 2014/2013.

ثالثاً: المقالات العلمية

- بن نورين زين الدين، ودان بوعبدالله، الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكش، العدد 02، الجزائر.
- ساري حوية، بودربالة سارة حدة، العلاقة بين الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة: قراءة تحليلية لتقرير منظمة FAO لعام 2021، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلد 6، العدد 1، 2022.
- هاجر خلالفة، الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، دفاتر المتوسط، جامعة باجي مختار عنابة، المجلد 2، العدد 1، 2015.

- خالد هاشم عبد الحميد، الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة العلمية للبحث والدراسات التجارية، المجلد 36، العدد 2، 2022.
- دنيا مورسلي، سامية عصنين، الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق أهداف تنمية مستدامة: تجارب عالمية ناجحة، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المجلد 2، العدد 1، 2023.
- آسيا سعدان، التحول نحو الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقق الأمن الغذائي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر، المجلد 8، العدد 1، جوان 2023.
- عيسى معزوزي، جهاد بن عثمان، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: تعارض أم تكامل، جامعة عمار ثليجي الأغواط الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 1، ديسمبر 2018.
- حمدي محمد محمد بدين، "الاقتصاد الأخضر وتحديات التنمية المستدامة"، مجلة العلوم الإدارية والسياسية، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2023.
- بوداود محمد، بن صايم بنوار، الأمن الغذائي ودوره في استقرار الدولة والمجتمع، مجلة الفكرة المتوسطي، المجلد 11، العدد 2، 2022.
- محمد الباشير محمد عبد الهادي، الأمن الغذائي: المفاهيم، القياس والأبعاد، جامعة السودان.
- يدو محمد، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 6، ماي 2012.
- أكرام طيطي، د/ زينب فريح، التهديدات البيئية والأمن الغذائي، مجلة السياسة العالمية، المجلد 8، العدد 2، السنة 2024.
- جيهان سيد محمد مصطفى، تفعيل مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي (دراسة تطبيقية على مصر)، المجلد 12، العدد 3.
- مهديد فاطمة الزهراء، د. تيتام دليلة، متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر بين النظرية والتطبيق، دراسة مجموعة من التجارب الدولية الرائدة، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1، 2022.
- بوعلام مولاي، حسين عماري، مبادئ التنمية ومتطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر، الباحث الاقتصادي، المجلد 9، العدد 1، 2022.

- أيمن أحمد علي عبد الغفار، تأثير الاقتصاد الأخضر في الاقتصاد القومي، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون بأسيوط، المجلة العلمية، العدد 35، الإصدار الثاني، أفريل 2023.
- عبدالله بن محمد المالكي، التحول نحو الاقتصاد الأخضر، المجلة العربية للإدارة، ديسمبر 2017، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

رابعاً: القوانين

- قانون رقم 01-19، المؤرخ في 2001/12/12، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادر في 2001/12/15.

خامساً: المواقع الإلكترونية

- الأمم المتحدة: الأمن الغذائي والتغذية والزيارة المستدامة، https://www.un.org/ar/global-issues/food#
- م. مازن أبو قمر، الاقتصاد الأخضر والابتكار الزراعي، تاريخ النشر 2024، https://alrai.com/article/10847158
- بدر شاشا، طالب باحث بجامعة ابن الطفيل بالقنيطرة، المغرب، https://www.alouatan24.com

الفهرس

الفهرس:

الشكر:.....أ

الإهداء:.....ب

مقدّمة:.....02

الفصل الأول مدخل تعريفي الاقتصاد الأخضر والأمن الغذائي المستدام 7

المبحث الأول ماهية الاقتصاد الأخضر 8

المطلب الأول مفهوم الاقتصاد الأخضر اهميته و اهدافه 8

الفرع الأول : مفهوم الاقتصاد الأخضر 9

الفرع الثاني: اهمية واهداف الاقتصاد الاخضر 14

المطلب الثاني مفهوم الامن الغذائي.....17

الفرع الاول : الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.....18

الفرع الثاني: أهمية الأمن الغذائي ودوره في الاستقرار الاجتماعي 21

الفرع الثالث : شروط توافر الامن الغذائي 22

المبحث الثاني أبعاد الأمن الغذائي ورهانات السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي 25

المطلب الأول أبعاد الأمن الغذائي 25

الفرع الأول: البعد السكاني والديموغرافي.....26

الفرع الثاني : البعد الاقتصادي.....27

الفرع الثالث : البعد السياسي.....28

المطلب الثاني رهانات السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي.....29

الفرع الأول: تحديات السياسية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي 29

الفرع الثاني : شروط فعالية السياسة الزراعية في تحقيق الامن الغذائي 30

الفصل الثاني التهديد البيئي و اثاره على الامن الغذائي المستدام 34

المبحث الأول الامن الغذائي و تاثير التهديدات البيئية عليه..... 35

المطلب الأول التهديدات البيئية الطبيعية و غير الطبيعية و اشاكالية توافر الغذاء: 35

الفرع الأول: التهديدات البيئية الطبيعية و اشكالية توافر الغذاء 36

الفرع الثاني: التهديدات البيئية غير الطبيعية (تلوث البيئة) و اشكالية توافر الغذاء 42

المطلب الثاني الحماية الدولية المرصودة بين للأمن البيئي والامن الغذائي.....45

الفرع الأول: الجهود الدولية للحفاظ على الامن البيئي.....45

الفرع الثاني: الجهود الدولية للحفاظ على الامن الغذائي 48

المبحث الثاني الاقتصاد الاخضر كألية لدعم الامن الغذائي المستدام..... 51

المطلب الأول اهم اليات الاقتصاد الاخضر في تحقيق الامن الغذائي 51

الفرع الأول: القطاع الزراعي 51

الفرع الثاني: ادارة المياه.....53

الفرع الثالث: الطاقات المتجددة 56

المطلب الثاني متطلبات و تحديات التحول الى اقتصاد اخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة 58

الفرع الاول: متطلبات و تحديات التحول الى اقتصاد اخضر 59

الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد الاخضر بالتنمية المستدامة 63

الخاتمة: 67

قائمة والمراجع: 71

الفهرس: 77